الحدث

في وقت تتكثف فيه الجهود الدولية للتوصل إلى حل سياسي للصراع الليبي، ولا سيما حول سرت والجفرة، يستمر الحشد العسكري لطرفي النزاع، حكومة الوفاق ومسلحي خليفة حفتر، مع اصرار الحكومة على خروج المليشيات من هذه المنطقة قبل المباشرة بمفاوضات سياسية

معركة سرت

الحشد العسكري يسابق الاتصالات السياسية

للحديث تتمة..

هشام الهاشمي واستهداف الوطنية العراقية

جو معكرون

في آخر تغريدة قبل اغتياله المشؤوم، تحدث هشام الهاشمي عن جذور الأزمة العراقية، هذا التلازم الجهنمي بين المحاصصة والفساد والسلاح الذي تبلور منذ الاحتلال الأميركي عام 2003 وفتح الباب أمام التوغل الإيراني إلى الساحة العراقية.
هشام الهاشمي كان شاهداً على، وضحية، هذا التاريخ العراقي الحديث أو الضريبة الكبيرة التي كان على العراقيين دفعها للتخلص من استبداد نظام صدام حسين. من سجين في معسكر بوكا للاحتلال الأميركي مروراً بدراسة معمقة لتنظيم «داعش» وصولاً إلى ورقته الأخيرة التي كانت ذروة تحوله البحثي إلى «الحشد الشعبي» وفتح قنوات مع فصائله. كان حواره المنشور مع أبو مهدي المهندس في عام 2019 أفضل استجواب صحافي يطرح الأسئلة الصعبة عن مصير الحشد منذ تأسيسه في ربيع عام 2014.
اغتيال الهاشمي هو محاولة استهداف هذه الوطنية العراقية الصافية التي تناضل بحثاً عن هويتها في ظل هذا العراك الأميركي-الإيراني الذي يتقاسم ثروات العراق عند تقاطع المصالح ويشلّ النظام العام فيه عند الاشتباك. ثورة تشرين غيرت في تكتيكات وليس حسابات واشنطن وبغداد في العراق. الإدارة الأميركية استمرت في إطباق الحصار على طهران وأذرعها الإقليمية، والنظام الإيراني واصل التخندق والاستماتة في الدفاع عن مصالحه، واشنطن وطهران تخوضان معاركهما في العراق عبر طبقة سياسية فاسدة لا تمثل مصالح العراقيين وفي ظل حكومة عاجزة عن حماية مواطنيها. لهذه الأسباب قامت ثورة تشرين، وهذه كانت رسالة الهاشمي.
هناك اتجاه لوضع اغتيال هشام ضمن مسلسل الاغتيالات ضد النشطاء العراقيين، لكن الهاشمي خارج هذا السياق، ويعود على الأرجح استهدافه إلى تصعيد التوتر الأميركي-الإيراني منذ قتل قاسم سليماني ضمن النحر المستمر للدولة العراقية.
النظام الإيراني وكلاؤه يواجهون الإدارة الأميركية عبر إخضاع العراقيين بقوة السلاح حتى آخر عراقي. هذه الهستيريا الأميركية-الإيرانية تضع العراقيين بين خيارين لا ثالث لهما، بين واشنطن أو طهران، بين العقوبات والعزلة الدولية أو التخوين والتحريض على الاغتيال. هذا ما قتل الهاشمي وما يقتل العراقيين يومياً، لكن لا بد من ضوء في آخر هذا النفق المظلم. سيبقى طيف هشام الهاشمي على ضفاف نهر دجلة جسر عبور لوحدة بغداد والعراق.

طرابلس، إسطنبول ـ **العربي الجديد**

في موازاة تصاعد الاتصالات السياسية والجهود للوصول إلى حل سياسي لملف سرت والجفرة بعد تمسك حكومة الوفاق الوطني بانسحاب مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر منهما، تواصلت التحشيدات العسكرية في المنطقتين، مع تهديد المليشيات بأن «الأيام المقبلة تحمل الهلاك للعدو»، ليبدو أن المعركة باتت تسابق الاتصالات الدولية المتصاعدة لحل في هذا الملف. وأعلنت شعبة الإعلام الحربي التابعة للمليشيات حفتر، أمس الاثنين، أن المليشيات «في حالة الجاهزية الكاملة لصد أي هجوم» على سرت والجفرة، مشيرة إلى أن «الحقول النفطية لا تزال مغلقة ولن تفتح إلا عند تنفيذ شروط القيادة العامة». وتابعت في بيان أنه «على الرغم من الضغط الخارجي إلا أن القوات المسلحة للجيش والقيادة (مليشيات حفتر) لا تزال مستمرة في قضيتها المتمثلة في تحرير الوطن بالكامل وليس الدفاع عن سرت والجفرة فقط»، مضيفة أن «الأيام المقبلة تحمل الكثير من الخير للجيش والهلاك للعدو». سبق ذلك تأكيد آمر غرفة عمليات سرت والجفرة التابعة لحكومة الوفاق، إبراهيم بيت المال، في بيان ليل الأحد، تعهد الحكومة بزيادة الدعم الفني لمحاور قواته بين سرت والجفرة، مؤكداً أن قواته زادت من حجم قواتها في قطاع سرت-الجفرة بعد رصد مليشيات حفتر في سرت ما استدعى التواصل المباشر مع الحكومة. ترافق ذلك مع ضغوط إماراتية عبر دفع مليشيات حفتر لإغلاق المنشآت النفطية مجدداً. وعن ذلك، قالت مصادر برلمانية من طبرق لـ«العربي الجديد» إن الخطوة الإماراتية جاءت بهدف التشويش على التحركات التي قد تسرّع وصول قادة الأطراف الليبية إلى تفاهمات بشأن الأوضاع في قطاع سرت-الجفرة والبدء بتفعيل المسارات المتعلقة بالحلول السياسية. وأكد أحد المصادر أن الإمارات تضغط من أجل استمرار وجود حفتر في أي مشاورات تجري بشأن الملف الليبي، وأنها لا تدعم رئيس برلمان طبرق عقيلة صالح كممثل سياسي بديل عن حفتر في أي مفاوضات. وكانت المؤسسة الوطنية للنفط الليبية، قد اتهمت في بيان الأحد، أبوظبي بإعطاء تعليمات لمليشيات حفتر، بوقف إنتاج النفط الخام، مشيرة إلى أن المليشيات ناقضت موقفها المتعاون الذي أبدته خلال المفاوضات. ودانت المؤسسة الإغلاق المتجدد لصادرات النفط، داعية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمحاسبة الدول المسؤولة عن ذلك. لكن وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش ادعى في تصريحات أمس أن بلاده تريد «عودة إنتاج النفط في ليبيا في أقرب وقت ممكن، وتؤكد أهمية وجود ضمانات لمنع العائدات النفطية من إطالة وتأجيج الصراع». وقال إن أبوظبي ستواصل «العمل السياسي والدبلوماسي والأولوية لوقف إطلاق النار والعودة إلى العملية السياسية» في ليبيا.
وكانت السفارة الأميركية، قد هددت في بيان الأحد، من يتمسكون بالتصعيد العسكري بأنهم «سيواجهون العزلة وخطر العقوبات». وقالت إن «أولئك الذين يقوّضون الاقتصاد الليبي ويتشبثون بالتصعيد العسكري سيواجهون العزلة وخطر العقوبات». وتعليقاً على قرار حفتر بإعادة غلق المنشآت النفطية، أسفت السفارة لأن «الجهود المدعومة من الخارج ضد القطاعين الاقتصادي والمالي الليبي أعاقت التقدم وزادت من خطر المواجهة». وأضافت أن «غارات مرتزقة فاغنر على مرافق المؤسسة الوطنية، وكذلك الرسائل المتضاربة المصاغة في عواصم أجنبية، والتي نقلتها ما تسمى بالقوة المسلحة العربية الليبية (قوات حفتر) السبت، اضرت بجميع الليبيين الذين يسعون من أجل مستقبل آمن ومزدهر».
في مقابل ذلك، كانت المشاورات السياسية حول الملف الليبي تتوسع، وحضرت في اتصال هاتفي بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ونظيره الروسي فلاديمير بوتين، اللذين اتفقا على مواصلة التعاون من أجل التسوية السياسية في ليبيا والاستقرار في المنطقة. من جهته، قال المتحدث باسم الرئاسة الروسية، دميتري بيسكوف، إن الرئيسين أكدا مجدداً ضرورة إنهاء المواجهة المسلحة في وقت مبكر والعودة إلى عملية المفاوضات في ليبيا بناءً على قرارات مؤتمر برلين الدولي التي وافق عليها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2510، وتم الاتفاق على تكثيف الجهود السياسية والدبلوماسية المشتركة في هذا الاتجاه.
في السياق، بحث الرئيس الروسي مع نظيره الجزائري عبد المجيد تبون آخر المستجدات الحاصلة في ليبيا. وقال الكرملين في بيان إن بوتين وتبون شددا خلال اتصال هاتفي بينهما، على ضرورة إحياء الحوار ووقف إطلاق النار بين الأطراف الليبية استنادا إلى القرار الأممي 2510 ومخرجات مؤتمر برلين. وأكدا أهمية دعم المساعي السياسية والدبلوماسية الدولية الرامية لإيجاد حل للأزمة الليبية.
وفي ظل هذه المشاورات السياسية، أكد مصدر حكومي من طرابلس لـ«العربي الجديد» أن أي تفاهمات عسكرية لحل في سرت-الجفرة ستجري بشكل غير مباشر بين موسكو وأنقرة اللتين تدعمان طرفي الصراع في المنطقة، لكن حكومة الوفاق لا تزال مصرّة على موقفها بشأن سيطرتها على المنطقتين.
هذا الحل تحدث عنه وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو، الذي اشترط انسحاب مليشيات حفتر من مدينتي سرت والجفرة للبدء في المفاوضات السياسية. وأضاف جاووش أوغلو في تصريحات لقناة «خبر ترك»، أن تركيا تحاول إجبار مليشيات حفتر على الانسحاب من المدينتين، مشيراً إلى أنه إذا لم يتم ذلك، فإن العملية العسكرية التي يجري التحضير لها لهذا الهدف آتية لا محالة. وأوضح أن تركيا ترغب في الحل السياسي بليبيا، وتريد وقف إطلاق النار هناك ليتم بعدها الحديث والتخطيط للحل السياسي. وعن عملية محتملة ضد مليشيات حفتر في سرت، قال إن هناك جهوداً دبلوماسية لحل هذا الموضوع. وأضاف «هناك استعدادات لعملية لكننا نجرب طاولة (المفاوضات). إذا لم يكن ثمة انسحاب فإن هناك عملية عسكرية بالفعل وسوف تُظهر (حكومة الوفاق الوطني) كل العزم في هذا الأمر». وكشف الوزير التركي أن بلاده تتبادل وجهات النظر، على مستوى الخبراء، مع مصر بشأن مذكرة التفاهم لترسيم الحدود البحرية مع ليبيا.
وفي مقالة نشرتها صحيفة «بوليتيكو» الأميركية، قال جاووش أوغلو إن حظر توريد السلاح إلى ليبيا، يقتصر تطبيقه على حكومة الوفاق، دون حفتر. ولفت إلى أن «الإمارات تموّل حفتر، ومصر وروسيا تدعمانه أيضاً، وهذا الشخص يضر بآمال تحقيق السلام والاستقرار». وتابع: «فرنسا التي تعتبر حليفاً تاريخياً لتركيا، تقوم بدعم حفتر، أما ادعاءات باريس حول تحرش البحرية التركية بسفينة فرنسية، فلم تحظ بتأكيد من قِبل حلف شمال الأطلسي».
واعتبر أن الدعم التركي لحكومة الوفاق حال دون وقوع كارثة إنسانية في طرابلس، كان سيمتد تأثيرها إلى دول القارة الأوروبية. ولفت إلى أن ترك ليبيا تحت رحمة حفتر بعد خطأ كبير، مبيناً أن الوجود التركي غيّر الموازين على الأرض.
في غضون ذلك، تواصلت الدعوات الدولية لحل سياسي في ليبيا. ودعا وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو إلى إقامة حوار مع جميع الأطراف في ليبيا، فضلاً عن تعزيز الحضور العسكري لبلاده هناك. وأضاف في مقابلة صحافية أمس، أن «هدفنا في ليبيا كان دائما هو إيجاد حل سياسي شامل لكل الأطراف الليبية»، وكذلك «إدانة اللجوء للحل العسكري». ولهذا السبب «أجرينا حوارا في الأشهر الأخيرة كمادة للمبادرة السياسية، وللقيام بذلك كان علينا إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع جميع الأطراف الليبية». وذكر أنه «لا يجب الخلط بين ما سلف ذكره وبين الإبقاء على موقف المسافة المتساوية مع جميع الأطراف»، فمن ناحية «هناك من بدأ هجوما كانت له عواقب وخيمة، ومن جهة أخرى هناك حكومة شرعية معترف بها من قبل الأمم المتحدة». وشدد على أن «الأولوية الآن هي العودة إلى التفاوض وإبرام وقف دائم لإطلاق النار»، مضيفاً «اخترنا دائما إبقاء قناة اتصال مفتوحة مع جميع الجهات الليبية، لكن في الوقت نفسه، لم تتراجع علاقاتنا مع طرابلس أبدا، حتى في أشد مراحل الأزمة حدة».
في السياق، أكد وزير الخارجية التونسي نور الدين الري ونظيره الجزائري صبري بوقادوم، ضرورة إيجاد حل سلمي للأزمة الليبية يوقف التدخلات الخارجية. وفي مؤتمر صحافي مشترك في تونس، قال الري إن وجهات النظر بين بلاده والجزائر تمكن من بناء دولة واحدة مزدهرة. وأضاف: «ليست لنا أي مصلحة نفطية واقتصادية هناك، فنحن نريد الأمن واستقرار البلاد وبقاء مؤسسات موحدة مقبولة من الليبيين». وفي وقت سابق أمس، استقبل الرئيس التونسي قيس سعيد بوقادوم وبحث معه الوضع في المنطقة لا سيما في ليبيا.

حضر الملف الليبي في مشاورات تونسية جزائرية (فتحي بلعيد/فرانس برس)

تركيا تتبادل وجهات النظر مع مصر بشأن ترسيم الحدود البحرية

تدفع الإمارات حفتر لإغلاق المنشآت النفطية للتشويش على الحلول

رفض أي دور لحفتر

قال السفير الليبي لدى الامم المتحدة طاهر السني، إن خليفة حفتر «مجرم حرب، وليس له مكان في العملية السياسية»، مضيفاً «لا يمكن أن تتقاسم السلطة مع مجموعة ديكتاتورية تريد الاستيلاء عليها بالقوة». واعتبر في تصريح لدى الشروط التي طرحها حفتر لإعادة فتح حقول النفط، تبرهن ارتهانه للخارج وان القرار ليس بيده، وذلك بعد ان اشترط احمد المسماري المتحدث باسم حفتر «فتح حساب خاص بإحدى الدول، تودع فيه عوائد النفط».

خطر التقسيم

حذر وزير الخارجية الجزائري، صبري بوقادوم، في تصريحات لوكالة «الأناضول»، من أن تقسيم ليبيا يشكل خطراً على الجميع، مضيفاً أن بلاده «تأمل احترام سيادة التراب الليبي وإجراء انتخابات نزيهة». وأوضح أن «الأطراف الليبية دعت الجزائر للعب دور الوساطة في الأزمة الليبية»، متابعاً: «مستعدون لهذا الدور إذا كانت الظروف مناسبة، ولكن يجب تطبيق وقف اطلاق النار، وعدم وجود تدخل أجنبي، واحترام حظر توريد الأسلحة».

رصد

التعزيزات التركية إلى إدلب: بين التكتيك والردع

عماد كركص

تعود التساؤلات لتحيط بإدلب شمال غربي سورية، بعد زيادة تركيا لحركة إرسال التعزيزات العسكرية إلى المحافظة الحدودية معها ولا سيما خلال الأسبوعين الأخيرين، وسط تكهنات حول استعداد أنقرة لانهيار وشيك لوقف إطلاق النار، من خلال مبادرة النظام وحلفائه من الروس والإيرانيين لشنّ هجوم واسع انطلاقاً من جنوب المحافظة، وتحديداً من جبل الزاوية. في موازاة ذلك، يذهب محللون إلى أن تركيا تحاول إظهار قوتها في إدلب و«منطقة خفض التصعيد» عموماً، بهدف إرغام النظام في مرحلة مقبلة على تطبيق اتفاق سوتشي المبرم بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب أردوغان في سبتمبر/أيلول من عام 2018، والزامه بالعودة إلى حدوده الجغرافية، وبالتالي الانسحاب إلى ما وراء النقاط التركية، تمهيداً لإعادة حوالي مليون ونصف المليون نازح إلى مدنهم وقراهم.
وفيما يُقرأ من انتشار التعزيزات التركية الأخيرة في النقاط الجديدة التي أحدثها الجيش التركي في جبل الزاوية وقرب خطوط التماس بما حملته من تحصينات إسمنتية وسلاح ثقيل دفاعي وهجومي، أنّ مهمة هذه التعزيزات أو النقاط الجديدة تكمن في صدّ هجمات جديدة لقوات النظام في حال قررت الأخيرة بدء عمل هجومي، فإنّ حجم الوجود العسكري التركي الكبير في إدلب عموماً، والذي زاد بشكل ملحوظ خلال الفترة الماضية ولا سيما بعد توقف العمليات العسكرية إثر اتفاق موسكو لوقف إطلاق النار المبرم في الخامس من مارس/آذار الماضي، يشير إلى استراتيجية تركية أوسع من ذلك في هذه البقعة الجغرافية. وربما تتمثّل هذه الاستراتيجية في فرض واقع جديد تبدد فيه أنقرة أحلام النظام والروس والإيرانيين بالتوغل أكثر في المحافظة بغية السيطرة عليها كاملة، والوصول إلى معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا.
ومنذ إقرار «مناطق خفض التصعيد» ولا تزال أنقرة ترسل تعزيزات بشكل شبه يومي إلى إدلب لتعزيز وجودها العسكري هناك، بل عمدت إلى إنشاء نقاط عسكرية جديدة نشرتها في مناطق استراتيجية، على التلال والمرتفعات، ولا سيما في جبل الزاوية على حافتي الطريق الدولي. كذلك، عمدت إلى إدخال ثلاث منظومات دفاع جوي ونشرتها في أماكن متفرقة من منطقة خفض التصعيد، منها منظومتا «حصار إيه» و«تيلغان» محليتا الصنع، بالإضافة إلى منظومة «Hawk 23-MIM» الأميركية، ويعدّ معسكر المسطومة وسط إدلب، ومطار تفتناز العسكري (قاعدة عفيص الجوية) أهم مركزين لتجمع القوات التركية، وقيادة عملياتها لما تحتويه النقطتان من آلاف العناصر والآليات.
وبحسب إحصاءاتٍ «مركز جسور للدراسات» في السابع من يوليو/تموز الحالي، فإنّ عدد النقاط التركية في «منطقة خفض التصعيد» وصل إلى 48 نقطة عسكرية، منها 12 نقطة مراقبة، أمّا البقية فتعتبر بمثابة نقاط تمركز جديدة، ثبتها الجيش التركي بعد التطورات العسكرية الأخيرة. ولا يوجد إحصاء دقيق لحجم القوات التركية في إدلب، إلا أنّ تقديرات «العربي الجديد» تشير إلى وجود ما يقارب الـ20 ألف جندي، إلى جانب حوالي 6000 آلية عسكرية.
وحول زيادة التعزيزات العسكرية إلى إدلب، رأى القيادي في المعارضة، العميد فاتح حسون، أنّ «إدلب تشكّل عمقاً استراتيجياً وأمناً إقليمياً هاماً لتركيا، فهي تشترك بوارد المبادرة لإرغام النظام على التراجع إلى حدود اتفاق سوتشي وفقاً للظروف الحالية، فالأهم بالنسبة إليها الآن مواجهة الإرهابية من إدلب ومحيطها نحو تركيا، وبالتالي، فإنّ دخول إدلب بالكامل تحت سيطرة بشار الأسد وروسيا، سوف يؤدي إلى تراجع الجماعات المسلحة الموجودة في المنطقة نحو الحدود التركية». وأضاف في حديث مع «العربي الجديد» «بناء على ذلك، لن تسمح تركيا بسقوط إدلب بيد النظام الذي يعاديها ويعمل على دعم تنفيذ أعمال إرهابية ضدها. كما تدرك تركيا أنه لا يوجد خيار آخر بالنسبة لها سوى زيادة قوتها العسكرية بالمنطقة، لردع نظام الأسد والرد على خروقاته، في ظلّ تعنّت روسيا وإصرارها على فرض سياسة الأمر الواقع».
وعمّا إن كانت تركيا ملتزمة بإعادة قوات النظام إلى ما وراء نقاط مراقبتها، رأى أنّ «نظام الأسد ومن خلفه الروس، لن يتخلوا بسهولة عن المكاسب التي حققوها على الصعيد العسكري، وقيام تركيا بعملية عسكرية واسعة لإرجاع النظام خلف النقاط التركية أمر مستبعد حالياً، لأنه خروج عن الاتفاقات المبرمة مع روسيا، وسينعكس سلباً على المدنيين الموجودين في منطقة خفض التصعيد».
بدوره، قال الصحافي والمحلل السياسي التركي هشام غوناي، إنه «من الواضح أنّ لدى أنقرة معلومات حول تخطيط النظام وحلفائه للقيام بعمل عسكري في إدلب، لذلك زادت من تعزيزاتها هناك»، مضيفاً: «كما أنّ أنقرة تريد أن تبعث برسالة ردع من خلال زيادة القوى العسكرية، بأنّ العمليات ستكون لها تبعات عسكرية، نظراً لقوة تركيا في إدلب». وأوضح غوناي في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «تركيا ليست معنية بـ 130 كيلومتراً من الحدود البرية، إلى جانب ذلك، هناك مشكلة محتملة أخرى تتعلق بمخاوف من تدفق المجموعات الإرهابية من إدلب ومحيطها نحو تركيا، وبالتالي، فإنّ دخول إدلب بالكامل تحت سيطرة النظام سيؤدي إلى تراجع هذه المخاوف».

عدد النقاط التركية في «منطقة خفض التصعيد» وصل إلى 48

تحليل

لقاءات «بام»: تخلٍّ عن خطاب مواجهة الإسلاميين؟

الرباط ـ **عادل نجدي**

تفتح اللقاءات التي أجرتها قيادة حزب «الأصالة والمعاصرة»، أكبر حزب معارض في المغرب، طيلة الأسبوع الماضي، مع الأحزاب السياسية ولا سيما الغريم السياسي، حزب «العدالة والتنمية»، قائد الائتلاف الحكومي الحالي، المجال واسعاً لحدوث تغييرات في علاقات الحزب مع محيطه في اتجاه «التطبيع» مع المشهد السياسي.
وفي الوقت الذي تجد فيه القيادة الحالية لحزب «الأصالة والمعاصرة»، المعروف اختصاراً بـ«بام»، نفسها في مواجهة تحدي تدبير أزمة داخلية تهدد وحدة الحزب، تطرح أكثر من علامة استفهام حول ما إذا كانت تحركاتها تروم إحداث اختراق في علاقات الحزب مع محيطه والظفر بـ«الشريط السياسية» على غرار باقي الأحزاب بعيداً عن منطق احتواء «الإسلاميين»، أم أنّ الأمر لا يعدو كونه مجرد تكتيك لاحتواء طموح جامح لحزب «التجمع الوطني للأحرار» لقيادة حكومة 2021. وشكّل اللقاء الذي عقده الأمين العام لحزب «الأصالة والمعاصرة»، عبد اللطيف وهبي، مع الأمين العام لحزب «العدالة والتنمية»، سعد الدين العثماني، أول من أمس الأحد، بمقر الحزب الأخير بالرباط، فرصة لـ«مناقشة الظرفية السياسية والمرحلة التي نعيشها، وكذا طبيعة العلاقة بين الحزبين»، وفق ما صرّح به العثماني.
وتبدو العلاقة بالعديد من قادة الحزب، مثل الأمين العام السابق عبد الإله بنكيران، كان من الداعمين للتحالف بين الحزبين في انتخاب رئيس مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة العام الماضي. وهو التحالف الذي وصفه بـ«الإنجاز الحقيقي والأمر المحترم الذي يسعى لتصحيح أخطاء الماضي».

فشل «الأصالة والمعاصرة» بالفوز في انتخابات 2016 (فضل سنا/فرانس برس)

معاً على معالجتها حاضراً ومستقبلاً». وبدا لافتاً للانتباه تأكيد العثماني أنّ حزبه يرى أنّ «مستقبل المشهد الحزبي يجب أن يكون متنوعاً، فيه أحزاب سياسية مستقلة، ذات قرار سياسي مستقل، مواطنة، تخدم مصالح المواطنين»، مشيراً إلى أنه «تمّ التأكيد على أهمية الالتزام الجماعي بممارسة سياسة نبيلة لمصلحة الوطن والمواطنين، وكذا على الالتزام الأخلاقي في التعامل في ما بين الحزبين». وهذه ليست المرة الأولى التي تبدي فيها القيادة الجديدة في «بام» انفتاحها على «العدالة والتنمية»، فوهبي الذي تجمعه علاقة طيبة بالعديد من قادة الحزب، مثل الأمين العام السابق عبد الإله بنكيران، كان من الداعمين للتحالف بين الحزبين في انتخاب رئيس مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة العام الماضي. وهو التحالف الذي وصفه بـ«الإنجاز الحقيقي والأمر المحترم الذي يسعى لتصحيح أخطاء الماضي».
وقال وهبي «كلنا مغاربة ونعتزّ بمغربيتنا، ونعتزّ بالأحزاب الوطنية باختلافي معها»، مشيراً إلى أنه «لم يكن لدي في أي وقت خط أحمر مع أي حزب، بدليل اتصالاتي منذ عام 2012 مع العدالة والتنمية».
كما يعيد اللقاء بين الحزبين إلى الأذهان إعلان الأمين العام الجديد لحزب «الأصالة والمعاصرة»، في خطاب انتخابه في 9 فبراير/شباط الماضي، مرور حزبه إلى مرحلة جديدة أساسها الانفتاح على جميع القوى السياسية، والحديث عن إمكانية فتح صفحة جديدة في علاقته مع غريمه السياسي، حزب «العدالة والتنمية».
وبدا لافتاً أنّ وهبي حرص منذ اللحظات الأولى لانتخابه، على توجيه رسائل طمأنة لمكونات المشهد الحزبي، خصوصاً «العدالة والتنمية»، حين أعلن إطلاق ما سماه «خط المصالحة مع الذات ومع المحيط»، وجعل الحزب «عادياً مثله مثل جميع الأحزاب بعيداً عن الخطوط الحمراء والخضراء والزرقاء والبيضاء».
ويرى مراقبون في اللقاء الذي جمع قيادة حزبي «الأصالة والمعاصرة» و«العدالة والتنمية» نهاية الأسبوع الماضي، مؤشراً آخر على انتقال القيادة الجديدة لـ«بام» من وظيفة احتواء «العدالة والتنمية» إلى التطبيع مع المشهد السياسي، بعد أن كان قد بنى «بام» خطابه السياسي التأسيسي في عام 2009، على مواجهة الإسلاميين، وهو الخطاب الذي استنفد أغراضه منذ الفشل في الفوز بالانتخابات التشريعية عام 2016.
ولد حزب «الأصالة والمعاصرة» عام 2008 وفي فمه ملعقة من ذهب، واستطاع خلال سنة واحدة أن يحقق مكاسب سياسية هائلة لم يتمكن أي حزب سياسي مغربي آخر من تحقيقها ربما طيلة مساره. لكن مع مرور السنوات، وانسحاب مؤسسه وعرابه، فؤاد عالي الهمة، المستشار الحالي للعاهل المغربي، وجد الحزب نفسه في مواجهة الانكسارات الانتخابية في صراعه مع الإسلاميين في محطتي 2011 و2016، كما وجد نفسه في أكثر من مرة في صراع مع عدد من الأحزاب السياسية، ومن أبرزها «الاستقلال» و«التقدم والاشتراكية»، فضلاً عن «العدالة والتنمية».
وفي الوقت الذي يحاول فيه وهبي شرعنة وجود حزبه «الأصالة والمعاصرة» في الساحة السياسية من خلال تقرّبه من «العدالة والتنمية» أولاً، ثمّ زياراته لباقي الأحزاب و«الاستقلال والتقدم الاشتراكية»، يبدو التنسيق بين الحزبين تحضيراً للانتخابات المنتظر تنظيمها في 2021، حاضراً، خصوصاً في ظلّ وجود «خصم مشترك»، هو حزب «التجمع الوطني للأحرار»، الذي يطمح رئيسه وزير الزراعة، عزيز أخنوش، لقيادة الحكومة المقبلة.

شرق غرب

مباحثات كويتية اميركية بشأن ازمات المنطقة

بحث رئيس الوزراء الكويتي صباح خالد الحمد وقائد القيادة المركزية الأميركية كينيث ماكنزي، في العاصمة الكويتية، أمس الاثنين، الجهود الدولية الرامية لإيجاد حلول للأزمات في المنطقة. وذكرت وكالة الأنباء الكويتية (كونا) أن الاجتماع تطرق إلى «استعراض القضايا الإقليمية وسبل تعزيز العلاقات الاستراتيجية بين الكويت والولايات المتحدة».
(الأناضول)

كالامار: بن سلمان «مشتبه به رئيسي» في جريمة خاشقجي

أكدت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء، أغنيس كالامار (الصورة)، أن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان هو «المشتبه به الرئيسي» في جريمة قتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي، مطالبة في مقابلة مع وكالة «الأناضول»، بـ«الصبر فترة طويلة» في القضية. وقالت «أعتقد أنه من السذاجة أن نفكر في أن بن سلمان قد يواجه القضاء غداً، لكن علينا أن نذكّر الحكومات بأن الشخص الذي أمر بقتل خاشقجي لا تزال يداه ملطختان بالدماء»، داعية لفرض كلفة سياسية للجريمة.
(الأناضول)

وزراء خارجية اوروبا ينتقدون تركيا

انتقد وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، أمس الإثنين، تركيا لأسباب عدة، منها التنقيب عن الطاقة في مياه المتوسط وتغيير وضع «آيا صوفيا» من متحف إلى مسجد. ووصف وزير خارجية لوكسمبورغ جان أسيلبورن تطورات «آيا صوفيا» بـ«الضربة»، فيما رأت وزيرة الخارجية السويدية لن ليندة، أن التحركات في المتوسط «مدعاة للقلق». وقال وزير خارجية الاتحاد جوزيب بوريل إن العلاقات «ليست جيدة بشكل خاص في هذا التوقيت».
(أسوشييتد برس)

تبون: فرنسا قتلت 5,6 ملايين جزائري

كشف الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون (الصورة)، عن عدد جديد لشهداء الجزائر في عهد الاستعمار الفرنسي هو 5,6 ملايين شهيد، مؤكداً تمسك بلاده بحل «ملف الذاكرة» قبل أي تطبيع كامل مع باريس. وتحدث تبون في حوار صحافي، عن تعيين مؤرخين ممثلين عنه وعن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، لوضع تصور لكيفية تجاوز الملف، معتبراً أن طيّه في عهد ماكرون أمر ممكن، لكون الأخير «ينتمي لجيل جديد» ولم يكن على اتصال مع جماعات الضغط المعادية للجزائر.
(العربي الجديد)

الصومال: نجاة قائد الجيش من هجوم انتحاري

نجا رئيس الأركان في الجيش الصومالي يوسف أدوا راغي، أمس الاثنين، من هجوم انتحاري استهدف موكبه قرب مقر عسكري في العاصمة مقديشو، فيما قتل شخصان، أحدهما الانتحاري، بحسب الحكومة. وقال المتحدث باسم الجيش الصومالي عبد الغني علي للصحافيين: «إن حرس رئيس الأركان تمكنوا من إحباط الهجوم». وأشار إلى أن الهجوم أدى إلى مقتل مدنيين وإصابة العشرات.
(العربي الجديد)

يحمل موقف المرشح الديمقراطي للرئاسة الأميركية جو بايدن، من الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إشارة واضحة إلى أنه، في حال وصوله إلى البيت الأبيض، فإنه لن يسير على نهج الرئيس الجمهوري دونالد ترامب في التعاطي مع النظام المصري

هجوم بايدن على السيسي

أخطار تهدد مصالح مصر

القاهرة ـ **العربي الجديد**

لا تفصل مصادر دبلوماسية في ديوان الخارجية المصرية بين التغريدة الأخيرة عبر «تويتر»، التي أطلقها مرشح الحزب الديمقراطي لانتخابات الرئاسة الأميركية المقررة في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، جو بايدن، ضد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وبين حراك سياسي أوسع تشهده أروقة السياسة الأميركية، وتحديداً في وزارتي الخارجية والدفاع وداخل الكونغرس، لتحجيم التنسيق بين إدارة الرئيس دونالد ترامب والقاهرة في العديد من الملفات السياسية والأمنية. ويأتي هذا التنسيق مقابل صمت الإدارة الأميركية المستمر على أوضاع الحقوق والحريات المتراجعة في مصر، بدعوى ضرورة التعاون مع السيسي وتأمين أوضاعه الداخلية والخارجية، على خلفية التوافق بينه وبين الرئيس الأميركي ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، والدور الذي يؤديه السيسي لتنفيذ أجندة قيادات الإمارات والسعودية المدعومة من ترامب أيضاً.

وسبق لبايدن أن انتقد وفاة المواطن الأميركي من أصول مصرية مصطفى قاسم في سجنه المصري، مطلع العام الحالي، وانتقد تخاذل الإدارة الأميركية في التعامل مع تلك القضية. لكن المرشح الديمقراطي شنّ في تغريدته الأخيرة هجوماً مزدوجاً على ترامب والسيسي: فمن جهة، حمّل الأول مسؤولية اعتقال الأخير في أغسطس/ آب المصري محمد عماشة لمدة 468 يوماً في السجون المصرية قبل الإفراج عنه بتدخل أميركي، ومن جهة ثانية هدّد بالتعامل بشكل مختلف مع السيسي حال فوزه بالرئاسة الأميركية. وكتب بايدن أنه «لا مزيد من الشيكات على بياض لديكتاتور ترامب المفضل»، في إشارة للوصف الذي أطلقه الرئيس الجمهوري على الرئيس المصري خلال مشاركتهما في اجتماع قمة السبع الكبار التي استضافتها فرنسا في سبتمبر/ أيلول الماضي.

وقالت المصادر المصرية، لـ«العربي الجديد»، إن التحرك الديمقراطي قائم، منذ فوز ترامب، ضد النظام المصري في القضايا الأساسية من حقوق وحريات وتعاون عسكري، وذلك

تحيط ببايدن شخصيات لها تحفظات عدة على القاهرة

يبرز التوسع في اقتصاد الجيش على أجندة الديمقراطيين

مسألة المعونات الاجتماعية والعسكرية. وأوضحت أن الأمر كان يختلف بين عناصر تنتمي للفريق المحافظ من داخل هذا الحزب، والذي لا يجد مشاكل في التعاون مع السيسي في القضايا محل الاهتمام المشترك، وعلى رأسها تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية وتصفية القضية الفلسطينية، وبين عناصر تنتمي للتيار اليساري، وهو الفريق الأكثر شباباً وتمثيلاً للديمقراطيين في الكونغرس حالياً. وكان هذا التيار ممثلاً أيضاً على نحو مكثف في إدارات البيت الأبيض ووزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي وغيرها من المؤسسات في عهد الرئيس السابق باراك أوباما، والذي كان له موقف مبدئي ضد السيسي ونظام حكمه.

وأضافت المصادر أن السيسي، بأذرعه التي تتحرك في كواليس السياسة الأميركية، لم يستطع تحقيق أيّ اختراق في صفوف الحزب الديمقراطي طوال السنوات الماضية. وجاء ذلك، بحسب المصادر، على الرغم من تعدد الدعوات التي وجهها السيسي إلى مجموعات نيابية، بعضها ينتمي للحزب، خلال زياراته المتكررة لواشنطن، وزيارة بعضهم للقاهرة، وكذلك اللقاءات التي يعقدها ممثلو النظام مع نواب ومسؤولين بمختلف المؤسسات الأميركية طوال الوقت. وبرزت المصادر هذا الفشل بعدم تمتع المفاوضين المصريين بالمساحات التي كانت متاحة لممثلي نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك طوال فترة حكمه التي مرّت بمراحل مختلفة ومتنوعة من العلاقات مع الإدارات الأميركية المتعاقبة. وشرحت أنه «في أسوأ الأوضاع، كما كان في عهد جورج بوش الابن، الذي شهد الترويج لأفكار لم يرحب بها مبارك يوماً، كان ممثلو النظام في الولايات المتحدة يتمتعون بالحرية في التواصل مع أطراف مختلفة، ويملكون إعطاء تعهدات وتسجيل ملاحظات والمطالبة بتغييرات». هذا بالإضافة إلى استخدام هؤلاء، مجموعة من الأدوات السياسية والدبلوماسية التي يمكن التعامل بها مع الولايات المتحدة، بما تحويه أجهزتها من تناقضات كبيرة وخلافات واسعة، على خلفيات حزبية وفكرية واجتماعية، تجعل من الضروري محاولة الدول المحتاجة للدعم الأميركي كمصر إقامة علاقات جيدة مع كل قوى التأثير المحتملة، بحسب المصادر. ولفتت هذه المصادر إلى عدم تناسب هجوم بايدن الحاد على السيسي، والذي ستكون له بالتأكيد توابع كبيرة على العلاقات الثنائية في حال فوز المرشح الديمقراطي، مع الجهود الضخمة، صورياً، التي بذلت ودفعت من أجلها مئات الملايين من الدولارات لشركات علاقات عامة وصحف ومراكز بحثية وجماعات تأثير، لتحسين صورة السيسي في الولايات المتحدة. وبرأيها، فإن الهدف الأساسي من تلك الجهود، كان عدم الوصول إلى لحظة كهذه، قبل إقناع ترامب أو وزرائه بتطوير العلاقات مع مصر. ويأتي ذلك خصوصاً أن السيسي عانى سابقاً من قرار تعليق مساعدات لمصر بقيمة 95,7 مليون دولار، إلى جانب تأجيل صرف 195 مليون دولار أخرى في أغسطس/ آب 2017 بضغوط كبيرة من نواب الحزب الديمقراطي. هذا الأمر تغلب عليه الرئيس المصري في يوليو/ تموز 2018، ثم ثار جدل مشابه من قبل النواب الديمقراطيين أيضاً في سبتمبر/ أيلول 2019، وتم تعليق جزء من المعونة حتى أقرها ترامب.

والمعونة الأميركية لمصر مبلغ ثابت سنوياً تتلقاه القاهرة في أعقاب توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية في العام 1978، وتحصل مصر بموجبها على مبلغ 2,1 مليار دولار، منها 815 مليون دولار معونة اقتصادية، و1,3 مليار دولار معونة عسكرية. لكن القيمة السياسية للمعونة أكبر بكثير من قيمتها المالية، فهي من ناحية تعبر عن اعتراف واشنطن بشرعية الرئيس المصري وبمساعدتها له وبدعمها لسياساته، ومن ناحية أخرى تحافظ ضمنياً على العلاقات العسكرية القائمة بين البلدين. وكانت مقترحات بعض نواب الحزبين الديمقراطي والجمهوري بين العامين 2013 و2014 لإعادة صياغة المساعدات والعلاقات بمصر بعد انقلاب 3 يوليو/ تموز، أحد أسباب اندفاع السيسي لتنويع مصادر استيراد الأسلحة، وإن حافظ أيضاً على ضرورة إخطار واشنطن بصفقاته والحفاظ على التنسيق الأمني والاستخباري معها. ففي يونيو/ حزيران 2014، قدم مجلس الشيوخ الأميركي مقترحاً لخفض المعونة العسكرية الأميركية لمصر من 1,3 مليار دولار سنوياً إلى مليار دولار فقط، وكذلك خفض المعونة الاقتصادية من 250 مليون دولار إلى 150 مليون دولار، حيث تمّ تعليق جزء من المعونة العسكرية بعد الانقلاب لأسباب تعود إلى حقوق الإنسان.

واليوم، وبعد سبع سنوات، يقترب أشخاص من أنصار تلك الخطوة التي منعها ترامب، أكثر من أي وقت مضى من البيت الأبيض. فبايدن الذي غرف بندرة تعليقاته على الشؤون الداخلية للدول العربية والشرق أوسطية بصفة عامة، ومصر بصفة خاصة، يبدو محاطاً بشخصيات لها تحفظات عديدة على القاهرة، ليس فقط على سياسات النظام المصري، وخصوصاً على صعيد الحقوق والحريات، بل تمتد إلى ما يمس مصالح القاهرة نفسها. أي أن فشل النظام في التعامل مع تلك الأخطار، وفي تحسين صورته نتيجة أدائه الماضي من سيئ إلى أسوأ، قد تكون له آثار بالغة الخطر على مصالح المواطنين.

فالنائبة المحتملة لبايدن، الدبلوماسية السابقة سوزان رايس، سبق وتولت منصبي مساعدة وزير الخارجية للشؤون الأفريقية، ثم مستشارة الأمن القومي، ولها على الدوام مواقف سلبية تجاه مصر، ممتدة منذ عملها في السلطة خلال عهد أوباما، وحتى توقيعها الشهر الماضي على خطاب يطالب واشنطن بالانحياز لإثيوبيا في قضية سدّ النهضة وعدم «محاباة» مصر. كما أن علاقات رايس الجيدة باللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ومواقفها الإيجابية من إسرائيل، هي من أسلحتها التي تقربها من منصب نائب بايدن، في محاولة الحزب لزعزعة انحياز إسرائيل واللوبي الصهيوني لترامب حتى الآن.

كما يتولى الشاب من أصول إثيوبية يوحنس ابراهام منصب سكرتير فريق الرئاسة الانتقالي لبايدن، وهو أيضاً ممن يوصفون بأبناء أوباما في الحزب الديمقراطي، حيث عمل في مؤسسته بشيكاغو. ويعتبر اختيار أبراهام من الفرص الجيدة التي بات يحظى بها أبناء الجالية الإثيوبية والجاليات الأفريقية عموماً في أروقة السياسة الأميركية، وهو مثال لظاهرة تفسر نجاح اللوبي الإثيوبي الأفريقي في عرقلة المساعي المصرية والتشويش على رؤية القاهرة لقضية سد النهضة، وإلى جانب أوضاع الحقوق والحريات التي دائماً ما تكون محوراً للانتقادات الديمقراطية للأنظمة المصرية، تبرز أيضاً مسألة التوسع المضطرد في اقتصاد الجيش والتضييق على المستثمرين المحليين بمزيد من القيود الإجرائية، أو مزاحمتهم في مشروعاتهم، على أجندة الديمقراطيين تجاه مصر، ولها أثر مباشر على قضية المعونة. فخلال زيارته الأخيرة لنيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتزامن مع أكبر تظاهرات ضده في سبتمبر/ أيلول الماضي، واجه السيسي اتهامات وانتقادات يتم تصعيدها بواسطة نواب ديمقراطيين وبعض الجمهوريين بالكونغرس بشأن ضرورة مراجعة المعونة الأميركية السنوية للجيش المصري، بينما يستمر توسعه الاقتصادي، واتجاه السيسي المضطرد لشراء أسلحة من بعض منافسي الولايات المتحدة بعد توثيق العلاقات وضمان الصمت على الانتهاكات المحلية.

وأوضحت مصادر الدبلوماسية المصرية أنه من المتوقع في الصيف الحالي، ومع اقتراب الموعد السنوي لصرف المساعدات، عقد جلسات استماع جديدة بشأن التي عقدت في صيف 2017 بشأن ملفي حقوق الإنسان والدور الاقتصادي للجيش، ونتج عنها تعليق جزء من المعونة. وذكرت المصادر أن النواب الديمقراطيين يطرحون دائماً تساؤلات عن مدى حاجة الجيش المصري لهذه المعونة ذات القيمة المالية التي تضاءلت بمرور الزمن، وبين كون الجيش المصري قادراً على تحقيق أرباح ضخمة من أنشطة تشهد تضييقاً مستمراً على المستثمرين الأجانب، ومنهم الأميركيون.

وصف ترامب السيسي بديكتاتوره المفضل (مانديل نغان/فرانس برس)

تحليل

الجيش والسياسة في تونس: لا خطر حتى الآن

صلاح الدين الجورشي

في تونس، عاد الحديث مجدداً عن مؤسسة الجيش، وعن دورها وموقعها في عملية الانتقال السياسي المستمرة في البلاد، وحماية هذه التجربة من الفشل. وما جاء على لسان رئيس الجمهورية قيس سعيّد، يوم الخميس الماضي، دليلٌ قاطع على هذا الجدل الدائر، مع بروز مخاوف كامنة وراء الخطاب، من محاولات لإقحام الجيش في متاهات السياسة، لا سيما من بوابة الاحتجاجات الشعبية، وهو ما لا تزال هذه المؤسسة تنأى بنفسها عنه. فعلى هامش ما سُمّي بـ«احتفال مجلس الجيوش الأعلى والقيادات الأمنية»، في التاسع من يوليو/تموز الحالي، والذي لم يُدعَ إليه كلّ من رئيسي الحكومة إلياس الفخفاخ ومجلس النواب راشد الغنوشي، اعتبر سعيّد أن «من بين المخاطر المحدقة اليوم، محاولة الزجّ بالمؤسسة العسكرية في الصراعات السياسية، واستدراجها بهدف الدخول معها ومع بقية المؤسسات الأخرى في مواجهة». كما تحدث الرئيس التونسي عن «محاولات لتغيير الدولة من الداخل». ومرة أخرى، لمّح إلى وجود تواطؤ بين أطراف في الداخل وأخرى في الخارج»، هدفها زعزعة الأمن القومي. كانت تلك الكلمات كافية لإطلاق موجةٍ جديدة من التخمينات والتعليقات، المتأثرة بخلفيات أصحابها وارتباطاتهم بالأطراف والمحاور الخارجية. وعلى الرغم من أن سعيّد لم يحدد في خطابه هذه الجهات «المتآمرة» على الأمن القومي لتونس، ولم يعط معلومات واضحة ومؤكدة، مكتفياً ببيان عام حول مخاطر يراها جاثمة أمامه، إلا أن المعقّبين على كلمته ذهبوا في اتجاهات شتى. بعض المراقبين فسّروا كلمة «النهضة» من جهة تعميق الفجوة بين حركة جهة أخرى، وذلك في محاولة لإرضاء جهات متعددة تعمل على إثبات أن تونس تسير نحو الفوضى وعدم الاستقرار. وقيل في هذا السياق، إن الرئيس يلمّح خصوصاً إلى تحالف «النهضة» مع تركيا، لتغيير الأوضاع في البلاد عبر البوابة الليبية. وهذا التأويل وصفه كثيرون بالخبيث، أن كلمات سعيّد لا تتحمل هذا الإسقاط لقراءة غير موضوعية، من شأنها أن تسيء للرئاسة التونسية، إلى جانب السعي نحو إربكاك المشهدين السياسي والأمني محلياً.

لا شك في أن الإسلاميين في تونس ارتكبوا أخطاء كثيرة، سواء في ممارستهم السلطة أو في إدارتهم الصراع السياسي مع منافسيهم وخصومهم، لكن لم يصل بهم الأمر إلى محاولة جرّ المؤسسة العسكرية نحو الصراع السياسي المفتوح من أجل تغيير النظام أو تخريب الدولة. كما أن التعاون العلني والصريح بين «النهضة» وتركيا، التي أصبح شأنها كبيراً داخل ليبيا وفي مياه البحر الأبيض المتوسط، لم يتحول إلى خطة واضحة المعالم تستهدف استقلال القرار الوطني التونسي، وتعمل على تغيير موازين القوى محلياً. هذه الفرضية التي يروجها البعض داخل تونس وخارجها تفتقر كثيراً للأدلة القاطعة. ولو ثبت جزء منها، لكانت ردود الفعل على الساحة التونسية مختلفة كثيراً، ومنذرة بتغييرات كبرى على الصعيدين السياسي المحلي والدولي. ما يثير الاهتمام حالياً هو أن المؤسسة العسكرية عادت من جديد لتجد نفسها في قلب التجاذبات السياسية التي تشقّ الساحة التونسية.

المؤسسة العسكرية في تونس تؤمن بالنظام الجمهوري

حصل ذلك بعد الثورة حين اضطربت أوضاع البلاد، فما كان من الجيش إلا النأي بنفسه عن محاولة افتكاك السلطة، وقام بمساعدة المدنيين على وضع آليات دستورية تمكنهم من إدارة شؤون الدولة، وتحمل مسؤولياتها. وجاء ذلك على الرغم من أن البعض دعا العسكر إلى الإمساك بالسلطة ولو بصفة مؤقتة حمايةً للدولة من الانهيار. اليوم، يُخشى أن يجد الجيش التونسي نفسه مدفوعاً بشكل تصاعدي للانخراط في العملية السياسية، من خلال حماية المؤسسات العمومية من التخريب في لحظة التوترات الاجتماعية، إثر فشل الأجهزة الأمنية في التحكم في حركات الاحتجاج الشعبية. هذه الحركات مرشحة من جهتها للتوسع والمقاومة السلمية خلال المرحلة المقبلة. وما حصل في الكامور ومدينة رمادة بولاية تطاوين أخيراً من احتجاجات، لا سيما بسبب مطالب وظيفية ومعيشية، مؤشر خطير على هذا الاشتباك الذي حصل بين العسكريين والمواطنين، على الرغم من أنها اشتباكات لا تزال محدودة، ولم تتجاوز حدود السيطرة. يحظى الجيش التونسي بثقة المواطنين واحترامهم، وهو ما تثبته مختلف استطلاعات الرأي التي تنظم بشكل دوري. وما يخشى حقاً في هذا السياق، أن يتفاقم العجز السياسي لدى الحكومة التي لا تزال في خطواتها الأولى، ولا تتمكن من حسن إدارة الأوضاع، وتعجز عن تلبية الحدّ الأدنى من المطالب الاجتماعية لعدد واسع من الشرائح والفئات، وهو ما سيؤدي إلى الاحتجاجات، فيدفع بالجيش إلى التدخل في محاولة للسيطرة وإعادة الهدوء إلى المدن والقرى. لا تزال المؤسسة العسكرية في تونس مؤمنة بالنظام الجمهوري، ومتمسكة به. لعل هذا الأمر يقلق البعض في تعاملهم مع البلاد. لكن المؤكد أن جميع الأحزاب العلنية والقوى المدنية والاجتماعية مصرة على المحافظة على هذا المكسب الهام الذي يتعلق بالفصل بين الجيش والسياسة. لكن التحدي يبقى قائماً: في غياب أحزاب قوية تملك بدائل اقتصادية واجتماعية حقيقية وفعلية، يمكن أن يتعرض هذا المكسب لمخاطر جدية.

حذر فيس سعيّد من محاولات استدراج المؤسسة العسكرية (فتحي نصري/فرانس برس)

رصد

أسبوع رابع للعملية التركية في العراق

بإعداد ـ **محمد علي**

قالت مصادر أمنية في إقليم كردستان العراق، أمس الإثنين، إن مقاتلات تركية استهدفت مواقع لمسلحي «حزب العمال الكردستاني»، المصنف بقائمة الإرهاب لدى أنقرة، في مناطق خفاتين وشيلادزي وخانتور شمال أربيل وشرق دهوك، بالتزامن مع عمليات برية تنفذها قوات خاصة في بلدات قرب قضاء زاخو ينشط بها مسلحو الحزب. وقالت مصادر خاصة لـ «العربي الجديد»، رفضت الكشف عن هويتها، أمس الإثنين، إن عنصرين على الأقل من مسلحي «العمال الكردستاني» قضيا باشتباكات مع الجيش التركي في منطقة حفتانين شمالي أربيل بالتزامن مع تقدم آخر لقوات الكوماندوس التركية في مناطق أطراف قضاء زاخو الحدودي مع تركيا. ونتيجة الاشتباكات بين مسلحي «الكردستاني»، والقوات التركية، أعلن عضو بمجلس محافظة دهوك (الحكومة المحلية) نزوح عشرات الأسر من قرى حدودية في الأيام الماضية. وتدخل العملية التركية المستمرة شمالي العراق أسبوعها الرابع عبر عمليتي «مخلب النسر» الجوية ومن بعدها «مخلب النمر» بواسطة قوات برية خاصة، وتستهدف معاقل «حزب العمال الكردستاني» الذي يتحصن عناصره داخل البلدات الحدودية العراقية مع تركيا ويتخذ منها منطلقاً لشن اعتداءات متكررة داخل الأراضي التركية.

شنّت القوات التركية أكثر من عملية داخل الأراضي العراقية (الأناضول)

متابعة

«النهضة» تبحث عن بديل للفخفاخ

سعيّد يرفض التشاور حول الحكومة

تونس ـ **العربي الجديد**

رفض الرئيس التونسي قيس سعيّد، أمس الإثنين، إجراء أي مشاورات لتشكيل حكومة بديلة عن وزارة إلياس الفخفاخ، بعد تكليف حركة «النهضة» رئيسها، رئيس البرلمان راشد الغنوشي، رسمياً بذلك. ويأخذ المشهد السياسي في تونس بعداً أكثر تعقيداً، بعد ما بات يوصف بالطلاق بين «النهضة» ورئيس الحكومة، مقابل علاقة باردة تسود الأجواء بين رئاسة الجمهورية والحركة. وفيما تتواصل الأزمة الحكومية مع عدم مبادرة الفخفاخ إلى الاستقالة، يتحضر برلمانيون أيضاً لتقديم عريضة لسحب الثقة من الغنوشي. ويدفع ذلك إلى مأزق قد تتعطل فيه عجلات الدولة إذا تشبث كل طرف بموقفه. وقالت «النهضة» أمس إنها لا تمانع الذهاب إلى انتخابات مبكرة. ورفض سعيّد أي مشاورات للبحث في بديل عن الفخفاخ، ما لم يبادر الأخير إلى الاستقالة، أو يجري تقديم لائحة اتهام ضده. وجاء ذلك تزامناً مع إعلان الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في تونس إحالة وثائق تتعلق بالتصريح بالمكاسب وشبهات تضارب مصالح متعلقة برئيس الحكومة، للقضاء ورئيس البرلمان راشد الغنوشي. وجدّد سعيد «تمسكه الكامل بالدستور»، مؤكداً أنه «لن يقبل بأي مشاورات تخص تشكيل حكومة جديدة ما دامت الحكومة الحالية قائمة، وكاملة الصلاحيات»، مذكراً بأن «المشاورات لا يمكن أن تحصل إلا إذا قدم رئيس الحكومة استقالته أو سحبت منه الأغلبية المطلقة بمجلس نواب الشعب الثقة». وأضاف سعيد أن هذه المشاورات «افتراء»، مؤكداً أنه «لن يقبل بالابتزاز ولا بالمساومة ولا بالمناورات في الغرف المغلقة»، على حد تعبيره.

والتقى سعيد أمس رئيس الحكومة، بحضور الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نورالدين الطبوبي. وأعلنت حركة «النهضة»، أمس، قرارها تكليف رئيسها راشد الغنوشي، إجراء مشاورات مع رئيس الجمهورية ورؤساء الأحزاب للاتفاق على حلّ حول مشهد حكومي بديل يمكّن من الخروج من الأزمة، بحسب تأكيد رئيس مجلس شورى الحركة، عبد الكريم الهاروني. وقال الهاروني في مؤتمر صحافي، إنه سيتم التشاور والبحث عن حلّ بالتشاور، معتبراً أن وضعية رئيس الحكومياً كبيراً، تلقى أفراد من أسرته مبالغ مالية بموجبه. وقال النائب المحافظ بيار بوالييف، إن حزبه سيطلب من ترودو المثول تحت القسم أمام لجنة المال في مجلس العموم، معتبراً أن هذا ما سيفعله رئيس الوزراء إذا كان «ليس لديه أي شيء يخفيه».

(فرانس برس)

الحدث

تمهيد لمعركة مأرب؟

هجمات حوثية في عمق السعودية

عاد التصعيد بين الحوثيين والسعودية مع تنفيذ الجماعة هجمات استخدمت فيها صواريخ بالستية وطائرات مسيّرة

نعز ـ **زكريا احمد**

بعد أسبوع من الوعيد وحرب البيانات الإعلامية بين جماعة الحوثيين والتحالف السعودي الإماراتي، شهدت الساعات الماضية تصعيداً عسكرياً بين الطرفين، والذي يأتي على وقع تحركات أممية خجولة لتسويق ما يسمى بـ«الإعلان المشترك» والذي لم ير النور سوى في تسريبات نشرتها مبادرات نسوية مدنية في اليمن.

وغداة هجوم جوي للتحالف السعودي الإماراتي، يوم الأحد، على منزل في مديرية وشحة في محافظة حجة القريبة من الحدود السعودية، أسفر عن مقتل 10 مدنيين، وفقاً لوسائل إعلام حوثية، نفذت جماعة الحوثي، فجر أمس الإثنين، هجوماً جوياً مزدوجاً استهدف مواقع عسكرية وحيوية داخل المناطق الجنوبية السعودية.

ونظراً لكثافة ضربات الحوثيين، اضطر المتحدث العسكري باسم التحالف السعودي، تركي المالكي، للظهور في 3 بيانات منفصلة يعلن فيها تحديثات مستمرة لمعاينة الأضرار وإحصاء أعداد الطائرات المسيّرة من دون طيار والصواريخ الحوثية. وقال المسؤول السعودي، في البيانات التي نقلتها وكالة «واس» الرسمية، إن إجمالي ما أطلقه الحوثيون على السعودية بلغ 4 صواريخ بالستية و7 طائرات مفخخة بلا طيار، من دون الكشف عن ماهية الأماكن التي كانت مستهدفة.

وأشارت تغريدات لناشطين سعوديين على «تويتر»، رصدتها «العربي الجديد»، إلى أن أقوى الانفجارات شهدتها مدينة خميس مشيط التابعة لمنطقة عسير، جنوب المملكة، فضلاً عن انفجارات مماثلة شهدتها منطقة جازان، جنوبي المملكة. وما لم يفصح عنه المالكي، سرده بالتفصيل المتحدث العسكري باسم الحوثيين يحيى سريع، الذي أعلن في بيان بعد العمليات بعدة ساعات، عن «دك قواعد ومنشآت العدو السعودي العسكرية والحيوية في جازان ونجران وعسير، منها المطارات والقواعد العسكرية». واستخدم المسؤول العسكري الحوثي مصطلح «دك» الذي اعتاد التحالف السعودي خلال السنوات الماضية على استخدامه باستمرار للتعليق على غارات جوية تطاول صنعاء الحوثي، في بيان نقلته قناة «المسيرة» الناطقة باسم الجماعة، أن العملية العسكرية الواسعة شهدت استخدام صواريخ بالستية عالية الدقة، لم يُعلن عنها بعد، وعدد كبير من الطائرات المسيّرة، من دون الكشف عن رقم محدد، على الرغم من إعلان التحالف أنها 7 طائرات. وفي تفصيله للأهداف التي طاولها الهجوي الجوي، زعم سريع أنها استهدفت «مرابض الطائرات الحربية وسكن الطيارين، ومنظومات باتريوت في خميس مشيط، وأهدافاً عسكرية أخرى في مطارات أبها وجازان ونجران، إضافةً إلى منشأة النفط العملاقة في المنطقة الصناعية في جازان».

وخلافاً لرواية المالكي الذي زعم اعتراض وتدمير كافة الصواريخ البالستية والطائرات المفخخة، تحدث سريع عن «إصابات دقيقة»، ولكن من دون إبراز أي دلائل أو لقطات مصورة تثبت ذلك.

ومن المؤكد أن الحوثيين يهدفون من وراء العملية الجديدة إلى تحييد السعودية عن معركة مأرب التي تدار تلوح بالأفق أكثر من أي وقت مضى، وذلك بتنفيذ ضربات استباقية في عمقها وعلى مصالحها الحيوية، حتى تتوقف عن استهداف زحوفاتهم صوب المحافظة النفطية التي يطوقونها من محاور مختلفة.

وبات الاستحواذ على منابع النفط والغاز في مأرب هو معركة الحوثيين الرئيسية، ومن أجل ذلك أطلق رئيس الاستخبارات في الجماعة، أبو علي الحاكم، وهو قليل الظهور إعلامياً، تحذيرات للتحالف السعودي الإماراتي من استهداف المنشآت النفطية والاقتصادية في محافظة مأرب، والتمادي في عدوانهم. ويدرك الحوثيون أن تقدّمهم باتجاه مأرب سيجعلهم عُرضة للضربات الجوية من التحالف السعودي الإماراتي، وسيؤدي ذلك إلى تدمير المنشآت النفطية التي يسعون لبسط السيطرة عليها والتحكّم بمنابع النفط والغاز التي ظلت حلماً يراودهم منذ أواخر العام 2014. وتزامن الهجوم الحوثي على السعودية مع ضربة صاروخية استهدفت معسكر «تداوين» الذي تتمركز فيه قوات التحالف السعودي في مأرب. وزعم المتحدث العسكري باسم الحوثيين، يحيى سريع، أن الضربة أسفرت عن مقتل وإصابة العشرات أثناء حضورهم اجتماعاً ضم قادة سعوديين، لكن مصدراً عسكرياً يمنياً أكد لـ«العربي الجديد»، أنه تم اعتراض الصاروخ من قبل منظومة «باتريوت».

وبالفعل، تراجعت الضربات الجوية السعودية على الزحوفات الحوثية في تخوم مأرب. وأبدى مصدر حكومي يمني مخاوفه من سيناريو اتفاق غير معلن بين الحوثيين والسعودية، يسهّل اجتياحاً سلساً لمقاتلي الجماعة لمدينة مأرب. وقال المصدر لـ«العربي الجديد»: «الشرعية في أضعف المراحل، هناك تربص حوثي بأبرز معقل لها، وهو مأرب، وهناك مماطلة من الانفصاليين بتنفيذ اتفاق الرياض، وانتظار ما ستؤول إليه الأمور في مأرب خلال الأيام المقبلة». وكان «المجلس الانتقالي الجنوبي» المدعوم إماراتياً، قد لوّح بخطوات تصعيدية ضد الحكومة الشرعية على الرغم من وجود قياداته في الرياض، ودفع بمجموعات مسلحة لتطويق مقر البنك المركزي في مدينة كريتر في العاصمة المؤقتة عدن.

من مسيرة في لندن قبل يومين منددة بالدول المشاركة في حرب اليمن (Getty)

شرق غرب

احتجاجات مالي: دعوات لضبط النفس

أعرب ممثلو الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في مالي عن قلقهم إثر الاحتجاجات التي خرجت في العاصمة باماكو للمطالبة باستقالة الرئيس أبو بكر كيتا، وإطلاق سراح معارضين. واتهمت الأمم المتحدة السلطات باستخدام القوة القاتلة في مواجهة التظاهرات، فيما دعت المنظمات الأربع إلى ضبط النفس، مدينة «أي شكل من أشكال العنف كوسيلة لحل الأزمة».

(فرانس برس، رويترز)

نشر قوات اوروبية خاصة

أعلنت وزيرة الدفاع الفرنسية فلورانس بارلي (الصورة)، أنه سيتم نشر قوات خاصة مشتركة تابعة للاتحاد الأوروبي في مالي غداً، الأربعاء، لدعمها في المعركة ضد المجموعات «الجهادية». وقالت بارلي في حديث صحافي، إن المجموعة الأولى ستضم نحو مائة جندي فرنسي وإستوني، بينما ستنشر كتيبة ثانية من 60 جندياً تشيكياً في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل. وأخرى تضم جنوداً سويديين في يناير/ كانون الثاني.

(فرانس برس)

عقوبات صينية على مسؤولين أميركيين

أعلنت الصين، أمس الإثنين، فرض عقوبات على ثلاثة من أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي ودبلوماسي، رداً على قرار أميركي مشابه بحق مسؤولين صينيين، في إطار الخلاف حول تعامل بكين مع أقلية الأويغور. واستهدفت الخطوة الصينية السيناتورين ماركو روبيو وتيد كروز وعضو الكونغرس كريس سميث، وسفير الحريات الدينية بوزارة الخارجية الأميركية سام براونباك. وقالت المتحدثة باسم الخارجية الصينية هوا شونينغ، إن بلادها «ستردّ بشكل إضافي بناء على تطور الوضع».

(فرانس برس)

كابول تفرج عن المزيد من سجناء «طالبان»

أعلنت الحكومة الأفغانية، أمس الإثنين، إطلاق سراح 180 سجيناً لديها من حركة «طالبان»، خلال الأيام الماضية، ليصل عدد سجناء الحركة المفرَج عنهم إلى 4199 سجيناً. وقال المتحدث باسم مكتب مستشار الأمن القومي جاويد فيصل، في بيان، إن الحكومة أفرجت خلال الأيام الماضية من مختلف السجون عن 180 سجيناً للحركة، متهماً «طالبان» بعدم الوفاء بوعدها، إذ لم تفرج بعد عن العدد المطلوب من أسرى الحكومة.

(العربي الجديد)

كندا: المحافظون يعتزمون مساءلة ترودو

أعلنت المعارضة الكندية المحافظة، أول من أمس الأحد، عزمها على الطلب من رئيس الوزراء جاستن ترودو (الصورة)، المثول أمام لجنة برلمانية، لتفسير موقفه من منح جمعية «وي» الخيرية عقداً حكومياً كبيراً، تلقى أفراد من أسرته مبالغ مالية بموجبه. وقال النائب المحافظ بيار بوالييف، إن حزبه سيطلب من ترودو المثول تحت القسم أمام لجنة المال في مجلس العموم، معتبراً أن هذا ما سيفعله رئيس الوزراء إذا كان «ليس لديه أي شيء يخفيه».

(فرانس برس)

قضية

ليس مسار التطبيع الإماراتي مع الاحتلال بجديد، بل إن أول زيارة رسمية وعلنية لمسؤول إسرائيلي إلى الإمارات تعود إلى 2003، غير أن وتيرة التعاون بين الطرفين تصاعدت خصوصاً بعد ثورات الربيع العربي

الإمارات تجرّ أتباعها باتجاه إسرائيل [5/2]

تل أبيب وأبوظبي: نحو عقدين من العلاقات العلنية

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

لم تنتظر دولة الإمارات قبول إسرائيل بشروط ومقررات «مبادرة بيروت للسلام» (عام 2002)، لإرساء علاقات وزيارات علنية مع دولة الاحتلال، ناهيك بالعلاقات والاتصالات السرية التي جمعت بين الطرفين قبيل المبادرة وظلت طي الكتمان. مع ذلك، يمكن رصد أول زيارة رسمية وعلنية لمسؤول إسرائيلي إلى الإمارات منذ العام 2003، عندما شارك الوزير الإسرائيلي مئير شطريت إلى جانب محافظ بنك إسرائيل يوسي كالاين، في مؤتمر صندوق النقد الدولي في الإمارات، لتتبع ذلك مشاركات أخرى علنية وزيارات أكثر كثافة حتى بعد صعود بنيامين نتنياهو إلى الحكم مجدداً في العام 2009. لكن اللافت بشكل خاص أن وتيرة التعاون والتطبيع بين إسرائيل والإمارات اندفعت بقوة أكثر بعد اندلاع ثورات الربيع العربي ووقوف الإمارات على رأس الثورة المضادة والانقلاب على الثورات العربية ومحاربتها بكل الطرق. مع ذلك، تنبغي الإشارة مثلاً إلى التحوّل في مواقف الإمارات بشكل متتابع منذ العام 2010 بعد أن تراجعت عن رفض مشاركة رياضيين إسرائيليين في مباريات وأنشطة رياضية دولية وقبلت بمشاركة الرياضية الإسرائيلية شاحر بئير مع وفد رسمي إسرائيلي، وتبع ذلك القبول بمشاركة فريق جودو إسرائيلي وعزف النشيد الوطني الإسرائيلي ورفع العلم الإسرائيلي في دبي. واتخذت المباريات والنشاطات الدولية غطاء لتبرير قبول مشاركة لاعبين وفرق يمثّلون إسرائيل في الإمارات، بشكل متسارع. وفي العام 2010 مثلاً، شارك الوزير الإسرائيلي عوزي لانداو في مؤتمر الطاقة المتجددة في أبوظبي. واستمرت الزيارات والتعاون حتى بعد اغتيال القيادي العسكري في «حماس» محمود المبحوح عام 2010 في دبي، بعد أشهر من زيارة لانداو.

لكن فترة ما بعد الثورات العربية شهدت الزخم الأكبر، بموازاة استمرار التعاون الأمني بين تل أبيب وأبوظبي، وإبرام صفقات عسكرية مختلفة، حتى قبل ذلك التاريخ، والتي يعود أول توثيق لها في تقرير للكاتب الإسرائيلي يوسي ميلمان في صحيفة «هآرتس»، إلى 18 سبتمبر/أيلول 2008 بشأن صفقة بمئات ملايين الدولارات بين الإمارات وشركة ATG المسجلة في سويسرا كشركة دولية ويملكها الإسرائيلي ماطي كوخافي، والذي جنّد عشرات من الجنود ورجال الأجهزة الأمنية الإسرائيلية للعمل فيها، من «الموساد» و«الشاباك» والجيش، بينهم سابقاً قائد سلاح الجو الإسرائيلي إيتان بن إلياهو ورئيس مجلس الأمن القومي الأسبق غيورا أيلاند. ووثّق موقع «ميدل إيست آي» في فبراير/شباط 2012 تفاصيل هذه الصفقة، مبيناً أنها شملت أجهزة مراقبة ومجسات ووسائل حماية لمراقبة البنى التحتية لمنشآت النفط في الإمارات. كما أشارت تقارير إسرائيلية أيضاً، نقلاً عن مصادر أجنبية (بحسب عادة الصحف الإسرائيلية لتفادي الرقابة العسكرية) إلى أن الإمارات كانت من بين الدول التي اشترت في العام 2015 منظومات للقبة الحديدية. وشهدت فترة اندلاع الثورات العربية واصطفاف أبوظبي ضدها، غزلاً إسرائيلياً-إماراتياً علنياً تحت مسميات المصالح المشتركة ومواجهة الأخطار التي تهدد الطرفين، وعلى رأسها إيران في الشرق و«الإخوان المسلمون» وتنظيم «داعش». وعلى صعيد الزيارات والعلاقات الدبلوماسية، شهدت هذه السنوات أيضاً افتتاح مقر للبعثة الدبلوماسية الإسرائيلية في دبي عام 2015، ادعت الإمارات أنه ضمن مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة. كما شهدت زيارات متكررة أيضاً لوزير الطاقة يوفال شطاينتس، عام 2016، وأخرى لوزيرة الثقافة والرياضة الإسرائيلية، ميريت ريغيف، التي دعيت أيضاً لزيارة مسجد بن زايد في العام 2018، وزيارة وزير الخارجية يسرائيل كاتس في يونيو/حزيران 2019، ووزير الاتصالات أيوب قرا.

وعلى امتداد السنوات الأربع الأخيرة، كانت العاصمة الأميركية واشنطن مركزاً لتعزيز العلاقات بين إسرائيل والإمارات من خلال اللقاءات التي جمعت سفير الإمارات لدى واشنطن يوسف العتيبة، والسفير الإسرائيلي السابق رون ديرمر. كما أن العتيبة لم يتردد في لقاء رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، في مطعم أميركي عام 2018، وإن تم إخراج الأمر على أنه حصل بطريق الصدفة، إذ قام العتيبة والسفير البحريني عبدالله بن راشد آل خليفة أثناء تواجدهما في مطعم بواشنطن، كان نتنياهو يتناول الطعام فيه مع زوجته، بدعوة الأخير لطاولتهما، وتبادل الحديث معه. وتم إبراز ذلك في وسائل الإعلام الدولية والعربية المختلفة.

وفي يناير/كانون الثاني من العام الحالي، كان العتيبة أحد الحاضرين في حفل إطلاق الرئيس الأميركي دونالد ترامب، إلى جانب نتنياهو، خطة «صفقة القرن» (الخطة الأميركية لتصفية القضية الفلسطينية). وعلى مدار الأشهر الأخيرة، تبادلت إسرائيل والإمارات سلسلة من التصريحات لمسؤولين رفيعي المستوى بمن فيهم نتنياهو حول آفاق التعاون المشترك، الحالية والمرتقبة لاحقاً.

وفي مارس/ آذار الماضي، تفاخر نتنياهو بأن جهاز الاستخبارات «الموساد» تمكّن من جلب أكثر من مائة ألف وحدة فحص للكشف عن فيروس كورونا من دول عربية لا تربطها علاقات رسمية بتل أبيب، لكن الصحف الإسرائيلية كشفت في حينه إلى أن الحديث يدور عن الإمارات. كما أكد موقع «ديبعوت أحرونوت» مطلع يوليو/تموز 2020 أن تلك المعدات جُلبت من الإمارات. وبلغت مظاهر التطبيع أوجها في شهري مايو/ أيار ويونيو/حزيران الماضيين، من خلال إرسال أبوظبي طائرة من الطيران الإماراتي الرسمي إلى مطار بن غوريون مباشرة بحجة نقل مساعدات طبية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، لمواجهة جائحة كورونا. ورفض الفلسطينيون استقبال المساعدات كي لا تكون غطاء للتطبيع مع الاحتلال. وتكرر إرسال الطائرة في يونيو، فيما بلغ الأمر ذروته في المقالة التي نشرها السفير الإماراتي يوسف العتيبة في صحيفة «يديعوت أحرونوت» تحت ستار رفض ضم إسرائيل أجزاء من الضفة الغربية، تحت عنوان إما الضم أو التطبيع.

لكن يوم 25 يونيو الماضي، شهد إعلاناً إماراتياً وإسرائيلياً عن اتجاه الطرفين للتعاون في مجال العلوم ومواجهة كورونا. وهو إعلان صدر بداية عن نتنياهو، حول إعلان مرتقب لوزيرة الصحة في الإمارات وإسرائيل بخصوص التعاون لمواجهة كورونا. وفي الثاني من يوليو/تموز 2020، أعلنت شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية، توقيع اتفاق تعاون وصفته بـ«التاريخي» مع «مجموعة 42» الإماراتية، في مجال مكافحة فيروس كورونا. ووفقاً لبيان الشركة الإسرائيلية وما نقلته هيئة الإذاعة العامة «كان»، فقد جرى توقيع الاتفاق خلال محادثة بتقنية «فيديو كونفرنس» مع الشركة الإماراتية عبر قسم «أنظمة التا» في شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية.

هذا التحوّل في العلاقات لا يمكن فصله عن التغييرات في الإمارات من جهة، وفي الرؤية الإسرائيلية لدول الخليج خلال العقد الأخير، من جهة أخرى. وحتى اندلاع ثورات الربيع العربي، كانت النظرة الإسرائيلية التقليدية لدول الخليج تنطلق من كونها تشكّل منظومة واحدة، لها موقف موحّد من مجمل القضايا المتعلقة بسياسة هذه الدول العربية والخليجية والإقليمية مع إعطاء ثقل خاص للسعودية باعتبارها أكبر هذه الدول وذات مكانة خاصة في العالم العربي كما في الاستراتيجية الأميركية، بكفي أن تتخذ موقفاً ما حتى تتبعها بقية الدول، أو أن تعطي ضوءاً أخضر حتى تسارع دول الخليج الأخرى لترجمة هذا الضوء إلى سياسات على الأرض.

وبنت إسرائيل منذ أكثر من ثلاثين عاماً، آمالاً على قبول دول الخليج بإسرائيل ضمن صفقة سلام إقليمية، مع إدراكها أن أي تقدّم في العلاقات مع الخليج سيكون مرهوناً بحل للقضية الفلسطينية، ووضعت إسرائيل له سيناريوهات لم تخلُ من العنصرية والاستعلاء، منذ وضع شمعون بيريز عام 1992، خلال التنافس على زعامة حزب «العمل» بمواجهة إسحق رابين، معادلته العنصرية «العقل الإسرائيلي والمال الخليجي والعمالة العربية الرخيصة»، التي يمكنها «مجتمعة أن تنتج ما سماه بيريز الشرق الأوسط الجديد».

لكن ثورات الربيع العربي التي فاجأت إسرائيل أيضاً، أدخلت دولة الاحتلال في حالة صدمة وترقب متوتر بانتظار وضوح اتجاه الريح، وكيف ستدر الدول العربية في الدائرة الثانية على موجات هذا الربيع والثورات التي من شأنها أن تغيّر البيئة المجاورة لإسرائيل.

ومع بدء الفرز في ردود الأنظمة على ثورات الربيع العربي، لا سيما في تونس ومصر، برز دور الإمارات إلى جانب السعودية على رأس محور الثورة المضادة. ولكن فيما فضّلت السعودية البقاء في مربع السياسات التقليدية تجاه إسرائيل، مكتفية برسائل سرية ووراء الكواليس، عدا عن زيارة الجنرال السعودي أنور العشقي إلى إسرائيل ولقاءات وحوارات الأمير بندر بن سلطان مع مسؤولين إسرائيليين، فإن إقدام الإمارات على رفع راية الحرب ضد الثورة في مصر وتونس، تحت شعار محاربة «الإخوان المسلمين»، رشح أبوظبي لتكون عنواناً لإسرائيل لتبادل الرسائل المباشرة، وغير المباشرة، الموجّهة عبرها إلى دول خليجية أخرى.

وعزز الموقف الإماراتي المعارض لحركة «حماس» والمهاجم لها، كما لـ«حزب الله» في لبنان، الأهمية التي بدأت دولة الاحتلال توليها لأبوظبي، باعتبارها تمثل إضافة «نوعية» جديدة تمكّن دولة الاحتلال من الحديث عن «محور سنّي معتدل» وعدم قصر ذلك على الأردن ومصر اللتين ترتبطان معها باتفاقيات سلام رسمية.

ومع أن الإمارات ترتبط بعلاقات جيدة مع إيران، إلا أن مجرد استعدادها، كما السعودية، لتبني موقف الاحتلال الإسرائيلي، ولا سيما تحت قيادة نتنياهو، حول ما يسمى «الخطر الإيراني المشترك، ومحاربة الإرهاب الإسلامي والتطرف الإسلامي، وحركة الإخوان المسلمين»، زاد من هذه الأهمية، لا سيما أنه اعتُبر موقفاً يعبّر عن السعودية أيضاً.

وشكّل مضي الإمارات في هذا الخط، بالتزامن مع صعود نجم ولي عهد أبوظبي محمد بن زايد، وولي العهد السعودي محمد بن سلمان، كقائدين مستقبليين، مؤشراً مريحاً ومطمئناً لإسرائيل بإمكانية الركون إلى التعاون الإماراتي خارج هذا المربع. وبالفعل، انخرطت الإمارات أيضاً في سياسات معارضة لتركيا تحت قيادة رجب طيب أردوغان، اعتبرتها إسرائيل مدماكاً إضافياً يعزز العلاقات مع الإمارات، لا سيما بعد مشاركة طيارين من سلاح الجو الإماراتي في العامين الأخيرين، في مناورات عسكرية مشتركة إلى جانب ضباط وطيارين من إسرائيل، وتحديداً في المناورات العسكرية الأميركية المتعددة الجنسيات، المعروفة باسم العلم الأحمر، ومرة أخرى في العام الماضي في مناورات مشابهة مع سلاح الجو اليوناني وبمشاركة طيارين إسرائيليين أيضاً.

لكن أبرز أسباب هذا الإقبال الإسرائيلي على الغزل الإماراتي، يبقى نابعاً من تبنّي واعتقاد قيادة الإمارات الحالية والثنائي بن زايد وبن سلمان، بأن خدمة مصالح دولتيهما والحفاظ على النظام فيهما يبدأن وينتهيان في واشنطن، لكنهما يمران بالضرورة بالرضا الإسرائيلي، وهو ما يفسر بدوره النشاط التطبيعي و«التقريبي» (من تقريب) الذي يلعبه السفير الإماراتي في واشنطن يوسف العتيبة، مع نظيره البحريني عبدالله بن راشد آل خليفة، والسفير الإسرائيلي السابق رون ديرمر، وهو نشاط توج بلقاء العتيبة وبن راشد مع نتنياهو في مطعم في العام الماضي، ومشاركتهما في «حفل» إعلان خطة ترامب-نتنياهو لتصفية القضية الفلسطينية، والترويج للخطة والموقف الإسرائيلي بتسوية لا تتجاوز حكماً ذاتياً موسع الصلاحيات للفلسطينيين.

غداً:
الإمارات تقود التطبيع الإسرائيلي السوداني من بوابة العسكر

عضوان من الوفد الإسرائيلي خلال مؤتمر للاتحاد الدولي للاتصالات في دبي، أكتوبر 2018 (جوسيبي كوكاسي/فرانس برس)

تطبيع ثقافي

خصصت مجلة «كيشر» التي تصدرها جامعة تل أبيب، الصفحات الأولى من عدد الربيع للباحث السعودي محمد بن إبراهيم الخبان. وقالت الإذاعة الإسرائيلية إن المقال يعكس «التغيير في موقف السعوديين من إسرائيل»، ويتناول «تحسين صورة النبي محمد في نظر الجمهور الإسرائيلي». وأكد مراسل الإذاعة فروعي كيس، أن المقال يأتي على خلفية التسهيلات في السعودية ورابطة العالم الإسلامي لتوظيف التفاهم الديني لـ«التعاون مع إسرائيل من أجل السلام».

التعاون الإسرائيلي الإماراتي تصاعد بعد الربيع العربي

تطابق بين تل أبيب وأبوظبي في الموقف حيال ملفات عدة

تل أبيب راضية عن تطورات سقطرى

قال محلل الشؤون العربية في القناة الإسرائيلية 12، إيهود يعاري، إن الاستخبارات الإسرائيلية تتابع باهتمام معارك السيطرة على سقطرى اليمنية التي تقف الإمارات وراءها.

وأشار إلى أن سقطرى بالنسبة لمحمد بن زايد (الصورة) لانها حلقة من سلسلة القواعد التي يقوم ببنائها في البحر الاحمر، في اليمن والصومال واريتريا وباب المندب، مؤكدا أن اسرائيل «راضية عن هذا الجهد الهادف لمنع هيمنة إيرانية على مسار السفن الموصل إلى إيلات».

شروط أميركية لدعم مخطط الضم

في وقت تحدث فيه الإعلام الإسرائيلي عن شروط اميركية جديدة للقبول بمخطط الضم، فإن الاحتلال يواصل تصعيده ميدانياً ضد الفلسطينيين

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

رام الله ـ **العربي الجديد**

تحت جنح الانشغال الفلسطيني والإقليمي بالمخطط الإسرائيلي الهادف لضم أجزاء من الضفة الغربية، والذي يبدو أنه لا يزال بانتظار موافقة أميركية نهائية وفق تسريبات الإعلام الإسرائيلي، فإن الاحتلال كان يصعّد من سياساته العقابية والانتقامية ضد الفلسطينيين، ليصل عدد المعتقلين الفلسطينيين خلال النصف الأول من العام الحالي إلى أكثر من 2300 فلسطيني، تحت أنظار العالم الذي لم يقم بأي تحرك.

وفي جديد التطورات حول مخطط الضم الإسرائيلي، كشفت هيئة البث الإسرائيلية العامة «كان 11» أن البيت الأبيض يفرض شروطاً جديدة مقابل تأييد مخطط رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، إضافة إلى شرط توافق «البليكود» بقيادة نتنياهو و«كاحول لفان» بقيادة الجنرال بني غانتس وأشارت نقلاً عن مصادر إسرائيلية إلى أن البيت الأبيض يشترط أيضاً ضمان الاستقرار السياسي في إسرائيل، أي استقرار الحكومة الحالية وبقائها، وليس الاتجاه لتنفيذ المخطط كتنفيذ لوعود انتخابية. وقال أحد المصادر إن البيت الأبيض يطالب بتغييرات وتقديم تسهيلات للجانب الفلسطيني لحثه على العودة إلى طاولة المفاوضات، من بينها أن تسمح دولة الاحتلال ببناء الاف الوحدات السكنية للفلسطينيين. وكانت اتفاقية الائتلاف الحكومي بين نتنياهو وغانتس، قد اقرت أنه بمقدور الأول طرح مخطط ضم غور الأردن لدولة الاحتلال بدءاً من الأول من يوليو/تموز الحالي، بشرط تحصيل موافقة أميركية عليه، إلا أن البيت الأبيض لم يمنح لإسرائيل حتى الآن ضوءاً أخضر للبدء في إجراءات مشروع الضم، وذلك بفعل خلافات داخل البيت الأبيض بين مستشار الرئيس دونالد ترامب، جاريد كوشنر الذي يسعى لضمان تأييد عربي لخطة ترامب لتصفية القضية الفلسطينية المعروفة بـ«صفقة القرن»، وبين السفير الأميركي لدى دولة الاحتلال ديفيد فريدمان، الذي يدعو للموافقة على المشروع، وذلك بفعل مناصرته لسياسة الاستيطان الإسرائيلية، واعتقاده، على غرار اليمين الإسرائيلي، أن وجود ترامب في البيت الأبيض فرصة تاريخية ينبغي استغلالها لتنفيذ هذا المخطط.

في موازاة ذلك، كشفت مؤسسات تعنى بشؤون الأسرى الفلسطينيين وحقوق الإنسان أمس، عن اعتقال قوات الاحتلال 2330 فلسطينياً وفلسطينية، منذ بداية العام وحتى 30 يونيو/حزيران الماضي، من بينهم 304 أطفال، و70 من النساء، فيما وصل عدد أوامر الاعتقال الإداري الصادرة 565 أمر اعتقال إداري. وأشارت مؤسسات الأسرى وحقوق الإنسان (هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير الفلسطيني، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ومركز معلومات وادي حلوة – سلوان) في تقرير نصف سنوي صدر عنها أمس، إلى أن عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال بلغ حتى 30 يونيو نحو 4700 أسير، منهم 41 أسيرة، فيما بلغ عدد المعتقلين الأطفال والقاصرين في سجون الاحتلال نحو 160، وعدد المعتقلين الإداريين إلى نحو 365. وخلال يونيو، اعتقلت سلطات الاحتلال 469 مواطناً، فيما وصل عدد أوامر الاعتقال الإداري الصادرة خلال هذا الشهر إلى 98.

وأكدت المؤسسات أن سلطات الاحتلال «لم تتوقف عن عمليات الاعتقال اليومية بحق الفلسطينيين، فقد بلغت حالات الاعتقال منذ بداية انتشار وباء كورونا في مارس/ آذار الماضي 1363 حالة اعتقال، والتي زادت من مخاطر انتشار الوباء بين المواطنين الفلسطينيين، وبين صفوف المعتقلين، عبر مداهمة المنازل من دون اتخاذ الإجراءات الصحية اللازمة للوقاية من الفيروس».

كما واصلت أجهزة الاحتلال تعذيب المعتقلين داخل أقبية التحقيق، بالأساليب النفسية والجسدية، واستخدمت الوباء في بعض الحالات للضغط على المعتقلين وإرهابهم، عدا عن الظروف المأساوية في مراكز الاعتقال والاحتجاز. واعتبرت مؤسسات الأسرى أن سياسة العقاب الجماعي الذي يمنح الاحتلال من تنفيذها، منذ نهاية عام 2018، وبداية العام الحالي، هي أبرز السياسات الانتقامية الممنهجة للاحتلال، ويتخذ الاعتقال أحد أشكالها، إلى جانب سياسة هدم منازل عائلات المعتقلين، وتعرضها للاعتقال المتكرر والتهديد والتنكيل، وذلك على الرغم مما تُشكله هذه السياسة من انتهاك واضح للقوانين والأعراف الدولية الإنسانية. وفرضت سلطات الاحتلال الحبس المنزلي لعدة أيام والحبس المنزلي الليلي والإبعاد عن بلدة العيسوية، على العشرات من شبان البلدة. وفي السياق، نفذ مستوطنون أمس والليلة التي سبقتها اعتداءات بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم، فيما شنّت قوات الاحتلال عمليات اعتقال في مناطق متفرقة من الضفة الغربية، واقتادت المعتقلين إلى جهات مجهولة. وذكرت مصادر صحافية أن قوات الاحتلال اعتقلت أمس سبعة فلسطينيين من الضفة الغربية بينهم أسرى محررون. في الغضون، قال نادي الأسير الفلسطيني في بيان إن قوات القمع اقتحمت فجر أمس قسم 16 في سجن «عوفر»، وأجرت عمليات تفتيش، ونقلت الأسير رامي فضايلة من السجن، وعلى إثر ذلك شرع الأسرى في تنفيذ خطوات احتجاجية.

اعتقل الاحتلال 2330 فلسطينيا خلال الأشهر الستة الأولى

لا لتوقف الاقتحامات الإسرائيلية والاعتقالات (خليل الشيب/الأناضول)

سعد الجبري... مخزن أسرار يطارده بن سلمان

تحوّل المسؤول الأول السابق في جهاز الاستخبارات السعودية، سعد الجبري، الى مطارد من قبل ولي العهد محمد بن سلمان، نظراً لما يحمله من معلومات

لندن ـ **العربي الجديد**

من بين مئات السعوديين الذين فرّوا إلى الخارج عقب الحملات الأمنية التي شنّها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في السنوات الأخيرة ضد الناشطين الحقوقيين والدعاة الإسلاميين والمفكرين والأدباء والمسؤولين الحكوميين السابقين، يمثل سعد الجبري الذراع اليمنى لولي العهد السابق محمد بن نايف، مصدر قلق متواصل لابن سلمان، نظراً لأدواره الأمنية السابقة التي أتاحت له الاطلاع على العديد من أسرار العائلة الحاكمة، والتي لا يزال يحتفظ بها. وهو ما جعل بن سلمان لا يوفر وسيلة للضغط عليه لإعادته إلى المملكة بما في ذلك اعتقال اثنين من أبنائه وأحد أشقائه.

ويعتقد بن سلمان أن بإمكانه استخدام الوثائق الموجودة بحوزة الجبري ضد منافسيه الحاليين على العرش، بما في ذلك معلومات عن أرصدة وممتلكات لبن نايف في الخارج، خصوصاً أن ولي العهد يسعى لتوجيه تهم تتعلق بمزاعم فساد لبن نايف خلال الفترة التي كان الأخير يتولى فيها وزارة الداخلية. كما أن بن سلمان يخشى من أن تتضمن الوثائق معلومات إضافية قد تمسّه هو ووالده الملك سلمان بن عبد العزيز، وذلك بحسب ما أكدت مصادر مطلعة على القضية لوكالة «رويترز» أخيراً. وهو ما دفع بن سلمان إلى منع أبناء الجبري من السفر وتجميد حساباتهم، واعتقال ابنيه عمر (21 عاماً) وسارة (20 عاماً) في منتصف شهر مارس/آذار الماضي بالتزامن مع اعتقال بن نايف، وذلك للضغط على والدهما للعودة إلى البلاد وتسليم نفسه.

وشغل الجبري، الموجود حالياً في كندا بعدما انتقل إليها من الولايات المتحدة تحسباً لاحتمال تسليمه إلى السعودية، مناصب عدة على مدى عقود، وفضلاً عن كونه وزير دولة سابقاً وعضواً في مجلس الوزراء، فإنه كان المسؤول الأول عن جهاز الاستخبارات السعودي أثناء تولي الأمير محمد بن نايف مقاليد وزارة الداخلية قبل سنوات، إضافة إلى عمله مستشاراً أمنياً وحلقة وصل بين بن نايف وأجهزة الاستخبارات الغربية.

في الجانب العملي، تدرج الجبري من ضابط صغير إلى رتبة لواء في وزارة الداخلية، لافتاً أنظار الأمير محمد بن نايف، الذي كان قد عُيّن مساعداً لوالده الأمير نايف، وزير الداخلية آنذاك في عام 1999، فشكّل الجبري وبن نايف ثنائياً أمنياً أعاد بناء وزارة الداخلية السعودية من جديد. وهو ما كشفه المدير السابق للاستخبارات الأميركية «سي آي إيه» جورج تينيت، لصحيفة «واشنطن بوست» الأميركية في مايو/أيار الماضي، بقوله إن الجبري ساهم في بناء جهاز الاستخبارات السعودي، الذي كان بدائياً، مُدخلاً التطورات التقنية، خصوصاً بعد إعلان تنظيم «القاعدة» الحرب ضد السعودية عام 2003. وقام الجبري ببناء شبكة من المخبرين داخل تنظيم «القاعدة» وبقية التنظيمات الجهادية، مساهماً من خلالها بتجنيب دول غربية عدداً من الهجمات التي كان يُخطط لها. وتولى ملفات استخباراتية أخرى في اليمن والعراق، وساهم في «الحرب على الإرهاب»، وأصبح شريكاً أساسياً لقادة الأجهزة الاستخباراتية العالمية.

واستمر نجم الجبري بالصعود في ظل تقدم راعيه الأساسي الأمير محمد بن نايف داخل دوائر الحكم السعودي. ومع تولي بن نايف مقاليد وزارة الداخلية عام 2012 أصبح الجبري المتحكم الأساسي فيها بسبب ثقة بن نايف به واعتماده التام عليه. وبات الجبري مسؤولاً عن جميع الملفات الأمنية الخاصة بالوزارة، ووصلت قوته إلى حدّ تعيين الضباط وتسريحهم بحسب ولائهم له ولمحمد بن نايف. وبعد وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز مطلع عام 2015، وتولّي الملك سلمان مقاليد الأمور وتعيين الأمير محمد بن نايف كولي لولي العهد، ترقى الجبري ليصبح وزيراً للدولة وعضواً في مجلس الوزراء، إضافة إلى استمرار إحكام قبضته على وزارة الداخلية وتوليه ملفات استخباراتية إقليمية. وبدأ سقوط الجبري عقب اعتراضه على شن محمد بن سلمان، وزير الدفاع آنذاك، حرباً على اليمن من دون استشارة الأجهزة الأمنية والاستخباراتية. وبعد اجتماع للجبري مع رئيس الاستخبارات الأميركية جون برينان عام 2015 بتوجيه من ولي العهد ووزير الداخلية آنذاك محمد بن نايف، خطط بن سلمان لإزاحة الجبري نهائياً كونه عقبة أساسية في طريقه للاستيلاء على منصب ولاية العهد، وإبعاد بن نايف من المشهد السياسي.

وفوجئ الجبري في سبتمبر 2015، أي بعد أشهر فقط من تعيينه وزيراً للدولة، بقرار ملكي نصّ على إبعاده من مناصبه كافة، من دون إبلاغه مسبقاً بفحوى القرار، بل عرف به من وسائل الإعلام. وحاول بين عامي 2015 و2017 بصفته مقرباً من ولي العهد، حث الأمير محمد بن نايف على اتخاذ خطوات أكثر حزماً لحماية وزارة الداخلية، التي بدأ بن سلمان السيطرة على إداراتها وإقالة الضباط الموالين لبن نايف، لكن الأخير كان متردداً. ومع تسارع مؤشرات توجه بن سلمان لتشديد قبضته على الحكم وتبنيه نهجاً متهوراً في علاقاته الداخلية والخارجية، تعلل الجبري برغبته في قضاء العطلة الصيفية خارج البلاد منسحباً بهدوء، فتنقّل بين عدد من العواصم، قبل الإعلان عن عزل بن نايف من منصبه ولياً للعهد في أواخر شهر يونيو/ حزيران 2017. وهو الأمر الذي دفع الجبري للانتقال من الولايات المتحدة إلى كندا خوفاً من أن يسلّمه الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى السعودية. وحاول بعض أبناء الجبري اللحاق بوالدهم مرات عدة، لكن السلطات السعودية منعتهم من السفر وضغطت عليهم لإجبار والدهم على العودة. وقدمت السلطات السعودية طلبات عدة لكندا بغية تسليم الجبري بحجة اتهامه بـ«الفساد المالي»، إلا أن الحكومة الكندية رفضت تسليمه. وهو ما جعل السلطات السعودية تعتقل ابنه وابنته في شهر مارس الماضي في منزلهما في الرياض، واعتقلت أيضاً شقيقه عبد الرحمن وهو أكاديمي متقاعد. وبعد اعتقال ابنه وابنته وتهديد بن سلمان لهما، اختار الجبري وابنه خالد، الذي يعمل طبيباً في كندا، القيام بحملة إعلامية ضد السلطات السعودية. وعزز امتلاك الجبري وثائق مهمة عن بن سلمان ووالده، إضافة إلى عمله السابق مع الأسرة الحاكمة وعلاقاته القوية مع الأجهزة الأمنية الغربية مصداقيته في وجه بن سلمان، ما جعل كبرى الصحف العالمية تكتب عنه وتعرض قضيته.

لكن على الجانب الآخر، لم يكن الجبري ملاكاً بحسب ما يحاول تصوير نفسه في الصحافة الغربية، إذ يتهمه معارضون سعوديون بالإشراف على عمليات اعتقال وتعذيب الناشطين الحقوقيين والإنسانيين المعارضين لحكم أسرة آل سعود خلال فترة إشرافه على وزارة الداخلية. وطالب معارضون سعوديون كندا بعدم منحه حق اللجوء السياسي نتيجة ماضيه الأمني، الذي تسبب فيه بتعذيب المئات من المعتقلين.

الجبري خلال اجتماع أوباما وبن نايف عام 2015 (Getty)

يتهم معارضون الجبري بالإشراف على اعتقال وتعذيب ناشطين

لا يبدو أن إيران قد حققت أي مكاسب بعد خمس سنوات من توقيع الاتفاق النووي، لا بل إن الوضع يبدو أقرب إلى ما كان عليه قبل توقيع الاتفاق، بعدما شلّته أميركا بانسحابها منه في مايو/ أيار عام 2018، لتقف الأطراف الأوروبية عاجزة كذلك عن فعل أي شيء، في الوقت الذي تنذر فيه الفترة المقبلة بتفاقم التصعيد بين طهران وواشنطن

الذكرى الخامسة لتوقيع خطة العمل الشاملة المشتركة

الاتفاق النووي: موت بلا دفن

- **الأداة الأهم للضغوط الأميركية هي التي تستهدف الداخل الإيراني عبر شنّ «حرب اقتصادية» شاملة**
- **أخفقت أوروبا في ترجمة تأكيداتها اللفظية المتكررة حول ضرورة إنقاذ الاتفاق النووي إلى خطوات عملية**

طهران ـ **العربي الجديد**

تحلّ اليوم، الثلاثاء، الذكرى الخامسة لولادة خطة العمل الشاملة المشتركة أو ما يُعرف بالاتفاق النووي المبرم بين إيران والمجموعة الدولية في فيينا في 14 يوليو/ تموز عام 2015، في وقت يترنّح فيه الاتفاق وباتت فرص القضاء عليه، تحديداً من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، العدو اللدود له، أقرب من أي وقت مضى. وبينما تفضل جميع الدول التي ساهمت في التوصل للاتفاق، وكذلك إيران، تجنّب الإعلان عن انهياره، حتى لو كان الأمر عملياً كذلك، مراهنةً على احتمال حدوث تحول قد يساهم في إنقاذه لا سيما مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأميركية في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، لا تبدو طهران متفائلة من احتمال خسارة ترامب السباق الرئاسي الأميركي، في ظلّ ترجيحات بفوزه مجدداً، إذ توقع وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، خلال الشهر الماضي، فوز ترامب بنسبة «تفوق 50 في المائة»، فضلاً عن أنّ إيران من جهة ثانية، لا تعول كثيراً على منافسه الديمقراطي جو بايدن، في حال فشل ترامب بالانتخابات، وهو ما أكدته وزارة الخارجية الإيرانية في وقت سابق، قائلةً إنها «لا تتصور أنّ بقاء ترامب أو ذهابه سيؤدي إلى تطور خاص». مع ذلك، لا يخفى أنّ إيران تأمل بانتهاء عهد ترامب في أقرب وقت ممكن، لكونه ألدّ الرؤساء الأميركيين عداوة لها، وقام بما لم يقم به نظراؤه من قبل.

ويعيش الاتفاق النووي اليوم حالة وفاة من دون دفن، ولم يبق منه الكثير، ليتحوّل إلى عنوان بلا مضمون وجسم من دون روح، إثر انهيار العمودين اللذين بُني عليهما، خلال العامين الأخيرين، وذلك بعد الانسحاب الأميركي منه يوم الثامن من مايو/ أيار 2018، إذ ترتب على هذا الانسحاب انهيار العمود الأول المتمثّل برفع العقوبات الأميركية، إذ أعادت واشنطن فرضها مجدداً بشكل أقسى من قبل، فيما بدأ العمود الثاني بالانهيار مع حلول الذكرى الأولى للانسحاب الأميركي في مايو 2019، بعد تدشين طهران تقليص تعهداتها النووية المنصوص عليها في الاتفاق النووي خلال خمس مراحل.

وجاءت العقوبات الأميركية المصفرة لمنافع طهران الاقتصادية من الاتفاق النووي، في إطار استراتيجية «الضغط الأقصى» الأميركية، بهدف إجبار الحكومة الإيرانية على اتفاق شامل يتخطى الملف النووي إلى جميع ملفات الصراع الإيراني الأميركي منذ أربعين عاماً، ولا سيما برنامج إيران الصاروخي ودورها الإقليمي. وطاولت الضغوط القصوى ضدّ طهران منذ أكثر من عامين، الملفات آنفة الذكر بغية تحقيق ذلك الاتفاق المنشود أميركياً، ووصلت إلى ذروتها إقليمياً مع اغتيال أبرز جنرالات إيران، قائد فيلق القدس بالحرس الثوري قاسم سليماني، مطلع العالم الحالي، قرب مطار بغداد.

غير أنّ الأداة الأهم لهذه الضغوط هي التي تستهدف الداخل الإيراني، عبر شنّ «حرب اقتصادية» شاملة، وضعت إيران أمام واقع صعب للغاية، وتقول طهران إنه أصعب من أيام حرب السنوات الثماني مع العراق في ثمانينيات القرن الماضي. كما أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني، أخيراً، أنّ بلاده تواجه «عامها الأصعب» على خلفية هذه العقوبات وتبعات انتشار فيروس كورونا الاقتصادية.

وأشعلت العقوبات أزمة اقتصادية أدّت إلى احتجاجات مطلبية خلال العامين الأخيرين، كانت أوسعها نطاقاً تلك التي شهدتها البلاد خلال نوفمبر 2019، على خلفية رفع أسعار البنزين ثلاثة أضعاف، واستمرت لثلاثة أيام قبل إخمادها. في المقابل، اتبعت إيران استراتيجية «الصبر الاستراتيجي» لعام كامل في مواجهة استراتيجية «الضغط الأقصى» الأميركية، منتظرة وقوف بقية أعضاء الاتفاق النووي، وتحديداً الأوروبيين، إلى جانبها. إلا أنها عادت وغيّرت استراتيجيتها لتتبنى استراتيجية «المقاومة الفعالة»، اعتباراً من الثامن من مايو 2019، مع حلول الذكرى الأولى للانسحاب الأميركي من الاتفاق، إذ أنهت التريث والانتظار في مواجهة تداعيات هذا الانسحاب.

وعليه، بدأت إيران تمارس ضغوطاً مضادة، لتبدأ منذ الثامن من أيار 2019 بتقليص تعهداتها النووية بالتدرّج على مراحل عدة، قبل أن تعلن، يوم الرابع من يناير الماضي، تنفيذها المرحلة الخامسة والأخيرة منها، مشيرةً إلى أنها أنهت كافة «القيود العملياتية» المفروضة على برنامجها النووي بموجب الاتفاق النووي.

ولامست الخطوات الإيرانية القيود الحساسة المفروضة على إنتاج اليورانيوم ومستوى تخصيبه، وإنتاج الماء الثقيل، إلى جانب تفعيل منشأة «فوردو» النووية التي تولي الأطراف الغربية حساسية كبيرة تجاهها، ورفع عدد أجهزة الطرد المركزي المسموح باستخدامها وفق الصفقة النووية، بالإضافة إلى التخلي عن قيود أخرى. وعلى الرغم من هذه الخطوات الهامة، لكن طهران تجنّبت تصعيداً كبيراً في الملف النووي يعيد وضعية برنامجها النووي إلى ما قبل التوصل إلى اتفاق 2015. فعلى سبيل المثال لا الحصر، لم تقم بعد برفع التخصيب إلى مستويات قياسية، مثلاً 20 في المائة أو أكثر، فضلاً عن أنها لم تنه بعد العمل «الطوعي» بالبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي بموجبه تخضع المنشآت النووية الإيرانية لرقابة «مشددة»، توصف بأنها غير مسبوقة في عمل الوكالة. وإلى جانب الخطوات النووية، اتخذت طهران وضعية «الهجوم» في بقية الملفات المثارة في مواجهة ضغوط واشنطن، لتدخل الاستراتيجيتان الأميركية والإيرانية في مرحلة جديدة من المواجهة، وبأدوات جديدة، وهو ما رفع منسوب التوتر بين الطرفين إلى مستويات قياسية. إذ تحولت الأجواء والمياه الخليجية خلال العامين الأخيرين إلى ساحة ساخنة للمناوشات «مضبوطة الإيقاع» بين الطرفين. ومن مظاهر هذه المناوشات، إسقاط الحرس الثوري طائرة مسيرة أميركية قال إنها اخترقت المجال الجوي الإيراني في 20 يونيو/ حزيران من العام الماضي، وكاد هذا التطور أن يفجّر مواجهة عسكرية بين الجانبين، بعدما أعلن ترامب أنه اتخذ قراراً بالردّ عسكرياً قبل أن يعود ويتراجع في الدقائق الأخيرة لكون «الرد غير مناسب على إسقاط طائرة غير مأهولة»، وفق قوله. بالإضافة إلى ذلك، وقعت هجمات «غامضة» ضدّ ناقلات نفط في الخليج خلال العام الماضي، وسط اتهامات إيرانية وأميركية متبادلة بالوقوف وراءها. واستغلت الإدارة الأميركية هذا الوضع الأمني المضطرب في المياه الخليجية لتأسيس تحالف بحري في المنطقة لردع «التهديدات الإيرانية»، بحسب قولها، أواخر العام الماضي.

وفي خضم تصاعد التوتر بين الطرفين، دخلت أطراف إقليمية ودولية عدة على خط الوساطة بينهما لخفض التصعيد، في مقدمتها سلطنة عمان وفرنسا واليابان، وسط دعوات أميركية متزايدة لم تتوقف بعد للتفاوض مع إيران. لكن جهود الوساطة فشلت في إعادة الطرفين للمسار الدبلوماسي، بعد رفض طهران دعوات التفاوض، رابطةً هذا الأمر بجملة من الشروط، على رأسها إنهاء العقوبات، كما اعتبرت الدعوات الأميركية «استعراضية ومسرحية».

أما على ضفة شركاء الاتفاق النووي المتبقين، فعُقدت اجتماعات متعددة للجنة المشتركة لهؤلاء الشركاء خلال العامين الماضيين، على مستوى الخبراء ومدراء وزارات الخارجية ووزراء الخارجية، ولكنها فشلت في إنقاذ الاتفاق. كما أخفقت أوروبا في ترجمة تأكيداتها الكلامية المتكررة حول ضرورة إنقاذ الاتفاق، في خطوات عملية، إذ لم تتمكن من تفعيل آلية «إينستكس» المالية، التي أسستها خلال يناير 2019، للتجارة مع إيران بسبب معارضة الإدارة الأميركية لذلك، لتظلّ الدول الأوروبية على التزامها التام بالعقوبات الأميركية، رافضةً الوقوف ضدها، في موقف اعتبرته طهران «تقاعساً» عن تنفيذ تعهداتها الاقتصادية تجاه الاتفاق النووي.

وبعد وقف إيران العمل بمعظم التعهدات النووية وفشل جهود الوساطة بين طهران وواشنطن، انتقل الموقف الأوروبي شيئاً فشيئاً خلال الفترة الماضية إلى المسايرة العملية الواضحة للسياسات الأميركية، إذ اتجهت الترويكا الأوروبية (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا) نحو تفعيل آلية «فض النزاع» المنصوص عليها في الاتفاق النووي لحل الخلافات مع طهران والتي تعني إعادة الملف النووي لمجلس الأمن الدولي، إلا أنها من الناحية العملية لم تبدأ بعد بإجراءات تفعيل الآلية.

وقد بدأت الأطراف الأوروبية تتجه منذ فترة وجيزة نحو التصعيد مع طهران، وقد ظهرت بوادر هذا التصعيد في تمرير قرار ضدها في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال الشهر الماضي، داعيةً إياها إلى «التعاون الكامل والفوري» مع الوكالة في فتح موقعين مشتبه بهما أمام المفتشين الدوليين، وتطالب الأخيرة بفتحهما «سريعاً»، وكذلك في دعم أوروبا للحراك الأميركي القاضي بتمديد حظر الأسلحة على إيران في مجلس الأمن.

وبموازاة الضغوط الأميركية والأوروبية، تعيش علاقات إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية توتراً غير مسبوق.

واليوم وفي ذكراه الخامسة، يبدو فشل الاتفاق النووي في تحقيق مبتغاه ولا سيما إنهاء الملف النووي الإيراني، واضحاً أكثر من ذي قبل، وأخذت الأوضاع تعود إلى مرحلة ما قبل هذا الاتفاق، وسط تصاعد احتمالات عودة الملف إلى مجلس الأمن مرة أخرى كما كان الحال عليه قبل التوصل إلى الاتفاق. وتؤكد هذه العودة، إذا تمت، وهي واردة حسب تصريحات نائب وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي، في وقت سابق من الشهر الحالي، نجاح ترامب في إعادة تدويل الملف الإيراني وخلق إجماع دولي ضد طهران مجدداً.

تمثل الأشهر المقبلة فترة حاسمة في تحديد مصير الاتفاق النووي شبه الميت، إذ تسعى واشنطن جاهدة إلى تمديد حظر الأسلحة على إيران الذي تفرضه الاتفاقية النووية بموجب القرار رقم 2231، سواء من خلال تمرير مشروع قرارها في مجلس الأمن في هذا الشأن، أو من خلال تفعيل آلية «فض النزاع». وعلى ضوء تلميحات روسية باستخدام حق النقض، ليس وارداً نجاح تمرير القرار، إلا أنّ الإدارة الأميركية في حال فشل الخطوة، قد تلجأ إلى تفعيل آلية «فض النزاع»، على الرغم من انسحابها من الاتفاق النووي، وهو الأمر الذي ستتم بموجبه إعادة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي ليعاد فرض العقوبات الأممية على إيران وإلغاء القرار 2231 وتمديد حظر الأسلحة الذي يفترض أن ينتهي في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، تلقائياً. وطهران من جهتها، في مواجهة هذه الخطوات، هددت بالانسحاب الكامل من الاتفاق والذهاب أبعد من ذلك، واحتمال خروجها من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، الأمر الذي يوحي بأنّ الفترة المقبلة حبلى بتطورات دراماتيكية بشأن الاتفاق النووي من جهة، والصراع الإيراني الأميركي من جهة ثانية.

إلى ذلك، تشير حوادث أمنية «غامضة» في مواقع صاروخية ونووية وقعت أخيراً في إيران، إلى أنّ المواجهة دخلت مرحلة أخطر من سابقاتها، ومن ضمن أهدافها تعطيل البرنامج النووي الإيراني. وفي مقدمة هذه الحوادث، الانفجار «الغامض» الذي وقع في الثاني من الشهر الحالي في منشأة «نطنز»، وهي أكبر وأهم موقع لتخصيب اليورانيوم. وأكد المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني أنه توصل إلى سبب هذا الانفجار، لكنه رفض الكشف عنه، وسط تلميحات إسرائيلية وتقارير غربية بأنه كان ناجماً عن «هجوم إسرائيلي» بتعاون مع الولايات المتحدة. ولا تستبعد طهران تورط جهات خارجية في انفجار «نطنز»، ليهدد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية عباس موسوي، أمس الإثنين، بأن رد بلاده سيكون «حاسماً ومهماً إذا ثبت تورط أي دولة أو كيان في الحادث».

خلال تظاهرة في طهران ضد العقوبات الأميركية (ماجد سعيدي/Getty)

موسوي: ترامب يبحث عن انتصارات

اتهم المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، عباس موسوي (الصورة)، الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بالسعي إلى «تدمير الاتفاق النووي بحثاً عن انتصارات في السياسة الخارجية لأغراض انتخابية»، مشيراً إلى المساعي الأميركية لتمديد حظر الأسلحة على إيران. وعن موقف بلاده من الانتخابات الأميركية المقبلة، أكد موسوي أنه «لا يهمنا من سيكون رئيس أميركا، المهم طبيعة سياساته تجاه الشعب الإيراني».

انفجار في شركة لإنتاج المكثفات الغازية

أفادت وسائل إعلام إيرانية، أمس الإثنين، بوقوع انفجار في شركة لإنتاج المكثفات الغازية في محافظة خراسان الرضوية شرقي إيران، مشيرةً إلى أنه أدى إلى حريق خلّف خسائر كبيرة. ونقلت وكالة «إيرنا» الرسمية عن رئيس جهاز إطفاء الحرائق في بلدة كاويان فريمان بالمحافظة، جواد جهاندوست، قوله إن «الانفجار وقع قبل ظهر أمس في شركة لإنتاج المكثفات الغازية، ما تسبب بخسائر كبيرة للشركة وأخرى مجاورة لها».

ظريف: التعاون مع الكويت مرشح للنمو

أكد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف (الصورة)، خلال اتصال أمس الإثنين مع نظيره الكويتي الشيخ أحمد ناصر المحمد الصباح، ضرورة التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف بين دول المنطقة، قائلاً إنّ «التعاون بين إيران والكويت مرشح للنمو في مختلف المجالات». وأفاد بيان لوزارة الخارجية الإيرانية، بأنّ الوزيرين استعرضا التعاون الثنائي بين البلدين، وآخر التطورات الإقليمية والدولية.